اعْتِرَاضَاتُ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ القُرَشِيِّ (ت: ٦٨٨هـ) عَلَى آرَاءِ المُبَرِّدِ (ت: ٢٨٦هـ) النَّحْوِيَّة فِي كِتَابِ "البَسِيطُ فِي شَرْحِ جُمَلِ الزَّجَّاجِيِّ": عَرْضٌ وَدِرَاسَةٌ

بقلم الدكتور

حسام فرج محمد أبو الحسن

مدرس النحو والصرف والعروض ـ قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي ـ جمهورية مصر العربية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
الجزء الثاني (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

اعْتِرَاضَاتُ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ القُرَشِيِّ (ت: ٦٨٨هـ) عَلَى آرَاءِ المُبَرِّدِ (ت: ٢٨٦هـ) النَّحْوِيَّة فِي كِتَابِ "البَسِيطُ فِي شَرْحِ جُمَلِ الزَّجَّاجِيِّ": عَرْضٌ وَدِرَاسَةٌ

حسام فرج محمد أبو الحسن

قسم النحو والصرف والعروض ـ قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : Hosamfarag@art.svu.edu.eg

الملخص

يسعى البحث إلى الوقوف على اعتراضات ابن أبي الربيع القرشي في كتابه (البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي) على آراء المبرد النحوية، من خلال جمع تلك الآراء، ودراستها، باستقراء آراء العلماء، وأقوالهم نحوها؛ وذلك باتباع المنهجين: الوصفي والتحليلي، وقد جاء البحث في تمهيد يشتمل على: التعريف بالمبرد، والتعريف بابن أبي الربيع القرشي، وكتابه: (البسيط في شرح جمل الزجاجي)، ثم جاءت مسائل الدراسة التي اعترض فيها ابن أبي الربيع على المبرد، ثم انتهى البحث بخاتمة تحوى نتائجه التي توصل إليها، ثم ثبت بالمصادر والمراجع .

الكلمات المفتاحية : الاعتراضات النحوية، أبو العباس المبرِّد، ابن أبي الربيع القرشي، كتاب البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي.

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

Objections of Ibn Abi Al-Rabi` Al-Qurashi (T.: 688 A.H.) to Al-Mubarrad's (T.: 286 A.H.) grammatical views in the book "Al-Basit" in A'Dhaji: A.D.

Hossam Faraj Muhammad Abul-Hassan

Department of grammar, morphology and presentations - Department of Arabic language and literature - Faculty of Arts in Qena, South Valley University - Arab Republic of Egypt

Email: Hosamfarag@art.svu.edu.eg

Abstract

This research paper aims to investigate and tackle objections of Ibn Abi Al-Rabiea Al-Qurashy in his book titled (Al-Baseet fi Sharh Gomal Al-Zajaji) about Al-Mabred grammatical points of view. This is performed through the following steps and through adopting the following methodological procedures: through collecting such opinions and grammatical points of view, through studying such points of view, through reviewing opinions of grammarians and linguists as well as through investigating and analyzing such opinions. This is mainly done through adopting two methodological approaches: the descriptive approach and the analytical one. This research paper consists of a preface including an introduction bout Al-Mabred, an introduction about Ibn Abi Al-Rabea Al-Qurashy and his book titled: (Al-Baseet fi Sharh Gomal Al-Zajaji). Finally, this research paper ends with a conclusion including findings of the research as well as a list of its sources and references.

Keywords: Grammatical objections, Abu Al-Abbas Al-Mabred, Ibn Abi Al-Rabiea Al-Qurashy, Al-Baseet fi Sharh Gomal Al-Zajaji .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد للهِ ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم– وعلى آله، وصحبه، والتابعين، ومن دعا بدعوته، وتمسّك بسنته إلى يوم الدين

أمَّا بعدُ

فالمبرد أحد علماء مدرسة البصرة الأفذاذ الذين لمعوا في سماء العربية، وملؤوا الدنيا علمًا، ونورًا، فقد أسهم بكتبه في إثراء المكتبة العربية، والدرس اللغوي، وتشهد مؤلفاته على سعة علمه، وتنوع ثقافته، ومن ثم كانت محور اهتمام كثير ممن جاءوا بعده، كابن أبي الربيع القرشي، الذي تصدى في كتابه: (**البسيط في شرح جمل الزجاجي**) للرد والاعتراض على كثير من آراء المبرد النحوية.

ومن هذا المنطلق جاءت رغبتي في عمل هذا البحث الذي يجمع آراء المبرد النحوية، ويدرسها، ويبيّن اعتراضات النحاة عليها وخاصة ابن أبي الربيع؛ وذلك باتباع المنهجين: الوصفي والتحليلي، ومن ثم جاء البحث بعنوان: **اعْتِرَاضَاتُ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ القُرَشِيِّ (ت: ٦٨٨هـ) عَلَى آرَاءِ المُبَرِّدِ (ت: ٢٨٦ هـ) النَّحْوِيَّة فِي كِتَابِ "البَسِيطُ فِي شَرْحِ جُمَلِ الزَّجَّاجِيِّ": عَرْضٌ وَدِرَاسَةٌ**، وقد استوى هذا البحث – معتمدًا على المنهجين: الوصفي والتحليلي– في تمهيد يشتمل على: التعريف بالمبرد، والتعريف بابن أبي الربيع، وكتابه (البسيط في شرح جمل الزجاجي)، ثم بعد ذلك جاءت مسائل البحث، مرتبة حسب ورودها في كتاب البسيط، ومعنونة بعنوانات مناسبة لها، ثم جاءت الخاتمة محتوية على نتائج البحث، ثم جاء ثبت بالمصادر والمراجع التي أسهمت في بناء هذا البحث.

أولًا، التمهيد:

١- التعريف بالمبرد (٢١٠ - ٢٨٦ هـ = ٨٢٦ - ٨٩٩ م):

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، أحد علماء مدرسة البصرة الأفذاذ، إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار، مولده بالبصرة، ووفاته ببغداد، ولد يوم الاثنين من شهر ذي الحجة ليلة الأضحى، سنة عشر ومائتين للهجرة -على الأرجح كما جاء في معظم المصادر- وتوفي سنة ست وثمانين ومائتين للهجرة، أما فيما يخص نشأته وصباه فلم تذكر المصادر عنها شيئًا سوى أنه أكبَّ منذ صغره على التزود من اللغة على أيدي أعلام عصره من البصريين، وكان شغوفًا بالنحو والصرف، حيث قرأ كتاب سيبويه على الجَرْمي (ت٢٢٥هـ)، ثم توفي الجرمي فابتدأ قراءته على المازني (ت٢٤٩هـ) (١)، ومن كتبه: (الكامل)، و(المذكر والمؤنث)، و(المقتضب)، و(التعازي والمراثي)، و(شرح لامية العرب) مع شرح الزمخشريّ، ورسالة (نسب عدنان وقحطان)، و(المقرب)، وقيل إنه لقب بالمبرّد؛ لأنه لمَّا صنَّف المازني كتاب (الألف واللام) سأله عن دقيقه، وعويصه، فأجابه بأحسن جواب،فقال له المازني: قم فأنت المبرِّد (بكسر الراء)،أي: المثبت للحق(٢)،

١- ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ، ٢٤٢/٣.

٢- ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م، ٢٦٧٩/٦.

أما بالنسبة لنطق هذا الاسم فيقول الزبيدي ([1]): المبرّد بفتح الراء المشدد عند الأكثر، وبعضهم يكسر ([2]).

٢- التعريف بابن أبي الربيع القرشي (٥٩٩-٦٨٨هـ=١٢٠٣-١٢٨٩م):

هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي، إمام النحو في زمانه، من أهل إشبيلية (بالأندلس)، وُلِد في رمضان، سنة تسع وتسعين وخمسمائة من الهجرة، عاش في إشبيلية قرابة ٤٧ عامًا إلى أن سقطت في أيدي النصارى سنة (٦٤٦هـ = ١٢٤٨م) ([3])، فانتقل إلى سبتة، ومكث فيها فترة عاكفًا على العلم تعلُّمًا وتعليمًا، حتى مات بها سنة ثمان وثمانين وستمائة من الهجرة ([4])، وقد تتلمذ في حياته لأساتذة أجلاء من علماء عصره، أخذ عنهم النحو، وعلوم القرآن، وقراءاته، ومن أشهرهم: أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن القرطبي (ت :٦٢٥هـ)، ومحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي المعروف

١- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ٩٢/١.

٢- ينظر: الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م، ١٤٤/٧، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، ٢٦٩/١- ٢٧٢، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧١، ٣١٣/٤، وطبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ص١٠١ - ١١٠.

٣- برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، ص١٥، وما بعدها .

٤- ينظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ٦١١/١٥.

بـــ(أبي بكر القرطبي) (ت: ٦٢٨هـــ)، وأبو الحسن علي بن جابر اللخمي الإشبيلي المعروف بـــ(الدَّبَّاج) (ت: ٦٤٦هـــ)، وأبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي، الإشبيلي، الأندلسي، النحوي، الملقَب بـــ(الشلوبين) (ت: ٦٤٦هـــ) ([١])، ومن أشهر مؤلفاته وكتبه: (شرح كتاب سيبويه)، و(البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي)، و(الإفصاح في شرح الإيضاح)، (الملخص)، و(القوانين النحوية)([٢]).

٣- **التعريف بكتاب (البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي)**:

يعد كتاب (البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي) من أقدم مؤلفات ابن أبي الربيع القرشي، وأعظمها قدرًا وأثرًا، شرح فيه كتاب الجمل للإمام الزَّجَّاجي، وهو يشمل بضعة وعشرين بابًا، التزم فيه ابن أبي الربيع بترتيب (كتاب الجمل) نفسه، فلم يقدم، ولم يؤخر، ولم ينقص من أبوابه، كما جزَّأ الأبواب التي أوردها الزَّجَّاجي في جمله إلى فِقْرات، تبدأ كل فِقْرة بإيراد نص من كلام الزَّجَّاجي، ثم يأخذ في إيضاح هذا النص وشرحه شرحًا طويلًا، ذاكرًا اختلاف العلماء في الظاهرة النحوية، وشواهدهم، معتنيًا بالاعتراضات والردود عليها، ومناقشتها، كما أنه يقف متحيزًا للزَّجَّاجي، ومدافعًا عنه عند ذكر الاعتراضات على كلامه ([٣]).

١- ينظر: برنامج شيوخ ابن أبي الربيع ص٥٧-٥٨.

٢- ينظر: الأعلام، ١٩١/٤، وبغية الوعاة، ١٩٠/١.

٣- ينظر: وقفات نحوية لابن أبي الربيع في كتابه البسيط مع الزجاجي في كتابه الجمل، عرضًا ومناقشةً، د. محمد محمد أحمد عبد الباري، مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية، المجلد ٢٠، العدد ٥٧، يناير ٢٠١٨م، ص١٠.

ثانياً، مسائل الدراسة:

نقل ابن أبي الربيع عن المبرد في غير مسألة، ناقشه في أكثرها فردَّ ما ذهب إليه، وهي ما يأتي:

المسألة الأولى، معنى (أجمعون) وأخواتها بعد (كُلٍّ) المؤكدة:

تعد كلمة (أجمعون) وأخواتها: أَجْمَع، وجَمْعَاء، وجُمَع مما يؤتى به بعد كُلّ؛ لتقوية التوكيد، وقصد الشمول، يقول الشيخ خالد الأزهري: "ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن يتبع كُلّه بأَجْمَع، وكُلّها بجَمْعَاء، وكُلّهم بأَجْمَعِين، وكُلّهنّ بجُمَع، فتقول: جاء الجيش كُلّه أجمع، والقبيلة كُلّها جَمْعَاء، والقوم كُلّهم أجمعون، والنساء كُلّهن جُمَع، قال الله سبحانه: (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) (ص: ٧٣).

وقد يؤكد بهنّ استقلالًا، وإن لم يتقدم عليهنّ كُلّ، نحو قولك: جاء الجيش أجمع، والقبيلة جَمْعاء، والقوم أجمعون، والنساء جُمَع، كقول الله -تعالى-: (لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (الحجر: ٣٩)، وقوله: (وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ) (الحجر: ٤٣) ([1]).

أما معنى هذه التوابع في السياق فقد ذهب الخليل، وسيبويه أنه لا معنى لأجمعين بعد كلّ، فما هي إلا تَوْكيدٌ بعدَ تَوْكيدٍ ([2])، أما المبرد فيذهب إلى أن لأجمعين معنى زائدًا على معنى كُلّ حيث ينقل عنه ابن أبي الربيع ذلك قائلًا: "وذهب المبرد إلى أن لأجمعين معنى زائدًا، وهو إفادة الاجتماع

١- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ١٣٧/٢.

٢- ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، ٣٨٧/٢، إعراب القرآن للزجاج، ١٠٠/٢٩، إعراب القرآن للنحاس، ١٩٤/٢.

في المجيء، فإذا قلت: جاء القوم كُلّهم، أفاد الإحاطة، وزوال المجاز في تعلق الفعل ببعضهم، إذ يجوز أن تقول: جاءني القوم، وعسى ألا يكون أتاك منهم إلا خمسة، كأنك لا تستكثر من جاءك، فإذا قلت: (كُلّهم)، زال ذلك المجاز، وأفاد أن المجيء تعلق بالجميع، وقد يجيئون في وقت واحد، وقد يجيئون في أوقات مختلفة، فإذا قلت: (أجمعون)، أفاد أن المجيء وقع من الجميع في وقت واحد "(١).

وقد اعترض ابن أبي الربيع على المبرد في ذلك من خلال عرض رأي أستاذه الشلوبين حيث قال: " وكان الأستاذ أبو على يبطل هذا بأن يقول: لو كان ما ذكره صحيحًا، لكان منصوبًا على الحال، كما تقول: جاءني القوم كُلّهم مجتمعين، وهذا الذي ذكره الأستاذ صحيح" (٢)، وقد رأى الزجاج ذلك من قبل حيث قال: "وقول سيبويه والخليل أجود؛ لأن أجمعين معرفة، فلا يكون حالًا" (٣).

كما وافق الأشموني ابن أبي الربيع وأستاذه في رأيهما فقال: "الصحيح في أجمعين أنها ككُلّ في إفادة العموم مطلقًا، بدليل قوله -تعالى-: (لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِين) [الحجر: ٣٩]" (٤).

١- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع القرشي، تحقيق: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ص٣٨٣.

٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٣٨٣.

٣- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ١٧٩/٣.

٤- شرح الأُشْمُوني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، ٣٤٠/٢.

وترى الدراسة هنا أن رأي الخليل وسيبويه ومن تابعهما هو الصواب؛ لأن أجمعين إنما جاءت هنا لتكون توكيدًا بعد توكيد، وليس لإفادة الاجتماع في المجيء؛ لأنه لو كان ذلك لقيل: مجتمعين؛ فتتحول الكلمة من كونها تابعًا إلى كونها حالًا.

المسألة الثانية، عامل البدل:

البدل في اللغة: هو العوض، تقول: اجعل هذا بدلًا من ذاك، أي: اجعله عوضًا منه، أما اصطلاحًا فهو: التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة، فـ(التابع) جنس، والمقصود بـ(النسبة): فصل أخرج النعت، والتوكيد، وعطف البيان؛ لأن كل واحد منها مكمل للمقصود بالنسبة، لا مقصود بها، و(بلا واسطة) أخرج المعطوف بـ(بل)، نحو: (جاء زيد بل عمرو)، فإن عمرًا هو المقصود بالنسبة، ولكن بواسطة، وهي (بل)، وأخرج المعطوف بـ(الواو)، ونحوها، فإن كل واحد منهما مقصود بالنسبة، ولكن بواسطة([1])، والبدل هو تسمية البصريين ([2])، أما الكوفيون فيسمونه بالترجمة، والتبيين، والتكرير([3])، وسمي البدل بذلك؛ لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة ([4]).

١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ٢٤٧/٣.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ١٩٦٢/٤.

٣- ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ١٩٠/٢.

٤- ينظر: المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ٣٩٩/٤.

أما عامل البدل فأكثر النحاة على أنه مقدر، وهو بلفظ الأول، فهو من جملة ثانية لا من الجملة الأولى، ولا ينوي بالأول الطرح وهذا رأي سيبويه(١)، ويظهر العامل كثيرًا إذا كان حرف جر، نحو قوله -تعالى-: (قَالَ ٱلمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱستَكْبَرُواْ مِن قَومِهِۦ لِلَّذِينَ ٱستُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ) (الأعراف: ٧٥)، ويجب ذكره في نحو: (مررت بزيد به).

وقد ذهب المبرد -على حد قول ابن أبي الربيع- إلى أنه على تقدير طرح الأول، وإحلال الثاني محله، فذهب في قولك: جاءني أخوك زيد، إلى أن زيدًا جاء على تقدير طرح أخيك، وإحلال زيد محله، وكأنك قلت: جاءني زيد (٢).

وقد اعترض ابن أبي الربيع على رأي المبرد من خلال رأي النحويين فيه حيث قال: "وهذا عندهم يبطل من وجهين:

أحدهما، قوله -سبحانه وتعالى-: (قَالَ ٱلمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱستَكْبَرُواْ مِن قَومِهِۦ لِلَّذِينَ ٱستُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ) (الأعراف: ٧٥)، فمن آمنهم منهم: بدل من (الذين استضعفوا)، فلو كان البدل على طرح الأول، وإحلال الثاني محله، لم تكرر اللام، وإنما هو على تقدير تكرار العامل، فتارة يظهر العامل، وتارة يبقى محذوفًا، واتفقوا على جواز إظهار العامل إذا كان حرف جر، واختلفوا في جواز إظهاره إذا كان رافعًا أو ناصبًا، فمنهم من قال: يظهر، ومنهم من قال: لا يظهر.

الثاني، قول العرب: محمد أكرمتُه أخاك، فـ(أخاك) بدل من الضمير المنصوب، فلو كان البدل على طرح الأول لبقي المبتدأ بلا ضمير يعود عليه

١- ينظر: الكتاب، ٣٣١/٢.

٢- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٣٨٧.

من خبره، وهو جملة، فقد صح بما ذكرته أن البدل على تقدير تكرار العامل(١).

ربما لم يتضح مذهب المبرد لابن أبي الربيع، والدليل على ذلك قول المبرد: "اعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه؛ وذلك قولك: مررت برجل زيد، وبأخيك أبي عبد الله، فكأنك قلت: مررت بزيد، ومررت بأبي عبد الله" (٢)، وقوله في موضع آخر: "ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول: زيد مررت به أبي عبد الله؛ لأنك لو لم تعتد بالهاء، فقلت: زيد مررت بأبي عبد الله، كان خلفًا؛ لأنك جعلت زيدًا ابتداء، ولم ترد إليه شيئًا، فالمبدل منه مثبت في الكلام" (٣).

وقد علق د.عياد الثبيتي-محقق كتاب البسيط- على هذا قائلًا: "وعلى هذا فهم ابن بزيزة مذهب المبرد على النحو الصحيح حين قال: ((وقول النحويين: إن الأول مطرح، إيذان منهم باستقلاله بنفسه، ولم يقصدوا أن الأول مرفوض أصلًا، ولا يحمل ذلك على المبرد، وغيره؛ لما يلزم عنه من الفساد البيّن؛ إذ لو كان في نية الطرح لبطلت مسائل كثيرة من الصلات لما يلزم عنه من حذف الضمير فيها))، وما ذكره هو الصواب على أن يستثني منه بدل الغلط الذي يحتمل أن يكون مقصود المبرد من كلامه"(٤)، وقد فهم ابن بابشاذ مذهبَ المبرد على هذا النحو أيضًا (٥).

١- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٣٨٧-٣٨٩.

٢- ينظر: المقتضب، ٢١١/٤، ٢٩٥/٤.

٣- ينظر: المقتضب، ٣٩٩/٤.

٤- ينظر: البسيط، ص ٣٨٨.

٥- ينظر: شرح المقدمة المُحْسِبة، ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م، ٤٢٣/٢.

ومما يؤكد هذا الفهم أنه بالبحث الدقيق نجد أن هذا الرأي منسوب للمبرد من قبل الرضي، وأبي حيان، حيث نسبا إليه القول بأن معنى المبدل منه قد يسقط بالبدل؛ لأن المعنى المقصود هو معنى البدل، ثم أخذ الرضي يرد على المبرد، ويقول: إن إسقاط معنى المبدل منه، إنما يكون في بدل الغلط فقط، وكأن المبرد لم يصرح بهذا (١)، حيث يقول الرضي: "واختلف النحاة في المبدل منه، فقال المبرد: المبدل منه في حكم الطرح معنى، بناء على أن المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه، وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه يتبين منه أن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلا في بدل الغلط، ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظًا؛ لوجوب عود الضمير إليه في بدلي البعض، والاشتمال" (٢).

أما أبو حيان فيقول: "واختلفوا في المبدل منه هل ينوي به الطرح لفظًا ومعنى، فقال به المبرد، فتبطل عنده مسائل مما يعرض فيها رجوع ضمير إلى الأول، فإذا طرح لم يكن للضمير ما يعود عليه، وقال الأستاذ أبو علي: معنى قولهم: في نية الطرح أنه يقدر له عامل من جنس الأول يعمل فيه؛ لأن الأول يطرح ألبتة، لأن في كلام العرب ما يبطل ذلك، وهو نحو: زيد ضربته أبا بكر، فلو طرح الضمير لم يبق ما يربط الجملة بالمبتدأ، وقال

١- ينظر: الآراء النحوية والتصريفية المنسوبة لأبي العباس المبرد وفي كتبه ما يعارضها (دراسة وتوثيقًا)، بدر بن إبراهيم الرشودي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، السعودية، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، ص١٠٩.

٢- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م، ٣٩٢/٢.

ابن مالك: "وقد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه" (١)، كقولك: أحسن إلى الذي وصفت زيدًا، بالنصب على البدل من الهاء المقدرة، وبالجر على بدل من الموصول، وبالرفع على خبر ابتداء مضمر، وخالف في جواز ذلك السيرافي(٢)، وغيره (٣).

وعلى الرغم مما سبق كله إلا أن الرأي الحقيقي للمبرد يظهر في كتابه المقتضب الذي يرى فيه أن البدل والمبدل منه موجودان معًا، ولا يُسقط أحدهما الآخر لفظًا، ولا معنى، إلا في بدل الغلط، فإن المبدل منه قد يسقط معنى؛ لأنه بمنزلة ما ليس في الكلام حيث يقول: "والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معًا لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام" (٤)، وقال: "ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول: زيد مررت به أبي عبد الله؛ لأنك لو لم تعتدَّ بالهاء، فقلت: زيد مررت بأبي عبد الله، كان خلفًا؛ لأنك جعلت زيدًا ابتداء، ولم ترد إليه شيئًا، فالمبدل منه مثبت في الكلام" (٥)، وهذا هو الأصوب من وجهة نظر الدراسة.

١- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى،١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، ٣٣٨/٣.

٢- ينظر رأيه في: المساعد في تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ودار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ٤٣٨/٢.

٣- ارتشاف الضرب، ١٩٧١/٤.

٤- المقتضب، ٤٠٠/٤.

٥- المقتضب، ٣٩٩/٤.

المسألة الثالثة، التعدية بحرف الجر:

الفعل المتعدي هو الفعل الذي لا يكتفي بمرفوعه، ويحتاج إلى مفعول، أو أكثر، وهو أنواع:

الأول: فمنه ما يكون متعديًا بنفسه.

الثاني: ومنه ما يكون لازمًا في الأصل، ويتعدى بالهمز، أو التضعيف.

الثالث: ما يكون أصله بحرف جر، فيسقط منه حرف الجر فينتصب الاسم بعده.

وقد اتفق النحاة على النوعين: الأول، والثاني، واختلفوا في الثالث، فذهبوا فيه مذهبين، ما بين مؤيد ومعارض:

المذهب الأول: وهو مذهب جمهور النحاة، ويقول بجواز مجيء الباء بمعنى الهمزة، فقالوا: ذهبت بزيد، على معنى: أذهبتُه (١).

المذهب الثاني: وهو مذهب المبرد، الذي منع أن يكون النقل بحرف الجر، وخالف جمهور النحويين في رأيهم فقال: لا تقول: ذهبتُ به، إلا وأنت قد ذهبت معه، ولا يقال: ذهبتُ بزيد، على معنى: أذهبتُه، ولا يُعلم خلاف بين النحويين في أن الباء تكون على معنى الهمزة إلا المبرد قال: بين الهمزة والباء هنا فرق؛ وذلك أنك إذا قلت: (أذهبت زيدًا) المعنى: جعلته يذهب، وإن

١- ينظر: الإيضاح للعضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، ص٧٠ وما بعدها، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص٣٨، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ١٦/٥.

كنت غير ذاهب معه، وإذا قلت: ذهبت بزيد، فلا تقوله حتى تذهب معه (١)، وقد ذهب أيضًا إلى تأويل بعض الآيات القرآنية، كتأويله قوله –تعالى– (ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ) (البقرة: ١٧)، بأن الله وصف نفسه بالذهاب على معنى: يليق به، وقد تبعه في ذلك الزمخشري (٢) والسهيلي (٣).

يقول ابن أبي الربيع إن الذي ذهب إليه المبرد لم يُساعد عليه، حيث إن لسان العرب مخالف له، فقد عمل ابن قتيبة بابًا في هذا (٤)، وحكي قائلًا: تكلم فلان فما سقط بحرف (٥)، فبلا شك أن المعنى: فما أسقط حرفًا، وقال الله –تعالى–: (وَلَو شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمعِهِم وَأَبصَٰرِهِم) (البقرة: ٢٠)، المعنى بلا شك: أذْهَبَ سمعَهم، وأبصارَهم، وقال –تعالى–: (مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلعُصبَةِ) (القصص: ٧٦)، المعنى: لتنيءُ العُصبَةَ، أي: تجعلها تنهض بثقل، فيقال على هذا: نُؤتُ به، وأنأته، على معنى واحد؛ لأن المفاتيح لا تنهض بالعصبة، العصبة هي التي تنهض بالمفاتح، والمفاتح تثقلها، وقال امرؤ القيس: (الطويل)

١- ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د.صاحب أبو جناح، ٤٩٣/١ وما بعدها، والجنى الداني، ص٣٨، وهمع الهوامع، ١٦/٥.

٢- ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، ٧٤/١.

٣- ينظر: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم السهيلي، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٢٥٣/٣.

٤- ينظر: أدب الكاتب، ص٤٤٤: " باب (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ) باتفاق المعنى، واختلافهما في التعدي".

٥- ينظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ص٤٤٤.

كُمَيتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عن حالِ مَتْنِهِ كما زَلّتِ الصّفْواءُ بالْمُتَنَزِّلِ(١)

فالمعنى بلا شك: كما أزلت الصفواءُ المُتنزلَ؛ لأن الصفواء لا تَزِلُّ، بل تُزِلُّ المُتنزلَ، أي تجعله يزل، وقال قيس بن الخطيم: (الطويل)

دِيارُ التي كانتْ - ونَحْنُ على مِنىً- تَحُلُّ بِنا لولا نَجاءُ الرَّكائبِ (٢)

والمعنى بلا شك: تجعلنا نحُلُّ، كما ذكر ثعلب ذلك في (الفصيح)، فقال: دخلت به الدار، وأدخلته (٣).

والكوفيون والبصريون اجتمعوا على ما ذكرتُه، وهو أن العرب تقول: قمتُ به، على معنى: أقمتُه، وقعدتُ به، على معنى: أقعدته، فإذا ثبت هذا فاعلم أن النحويين اختلفوا في القياس، فمنهم من قال: لا يقال منه إلا ما قالته العرب، ومنهم من جعل ذلك قياسًا، وأكثر النحويين على القياس(٤).

١- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ص٢٠، الكميت: بزنة المصغر هو الذي لونه بين الأسود والأحمر، والفرس الكميت من أصلب الخيل جلودًا وحوافر، وهو يستوي فيه المذكر والمؤنث، يزل: ينزلق ولا يكاد يثبت؛ لنعومة ملمسه، اللِّبْد (بكسر فسكون): هو ما يتلبد من شعر أو صوف، وأراد به هنا ما يوضع على ظهر الفرس من سرج، وجل، وغير ذلك، حال متنه: وسط ظهر الفرس، الصَّفْواء: الصخرة الملساء، المتنزل: النازل عليه. ينظر: فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، محمد علي طه الدرة، مكتبة السوادي جدة، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ١٢٧/١.

٢- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د.ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ص٧٧، نجاء: سرعة السير، الركائب: الرواحل.

٣- ينظر: التلويح في شرح الفصيح، أبو سهل الهروي، نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، ص٢٧.

٤- ينظر: الجنى الداني، ص٣٨، وهمع الهوامع، ١٤/٥.

ووافق أبو حيان رأي الجمهور إلا أنه يرى أن النقل بالحرف لا يكون في هذا الباب، حيث قال: "واعلم أن ابن أبي الربيع ذكر أن النقل يكون بثلاثة أشياء، وهي: الهمزة، والتضعيف، وحرف الجر، كما تقول: ذهبت بزيد، وأذهبتُه، والذي قال صحيح، ولكن النقل بالحرف لا يذكر في هذا الباب؛ لأنه معقود لما هو منصوب من المفعولين، وما دخل عليه حرف الجر مجرور فوجب ذكره في المجرورات"([1]).

وكذلك عارض الشاطبي المبردَ في رأيه فقال: "وذلك قولك: ذهبت به، بمعنى: أذهبته، وخرجت به، بمعنى: أخرجته، وقعدت به، بمعنى: أقعدته، ومنه في القرآن الكريم: (وَلَو شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمعِهِمْ وَأَبصَٰرِهِم) (البقرة: ٢٠)، بمعنى: (لأذهب سمعهم، وأبصارهم)؛ إذ لا يصح توهم المعنى الآخر؛ إذ فيه نسبة الذهاب إلى الله، وهو محال ... فالأصح ما ذهب إليه الناظم من إثبات هذا المعنى للباء، وهو مذهب الجمهور" ([2]).

وقد ردَّ المرادي([3]) والسمين الحلبي ([4]) قول المبرد في تأويل

١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ١٧٦٧/٤.

٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ٦٣٠/٣-٦٣٢.

٣- الجنى الداني، ص٣٨.

٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٦٢/١-١٦٣، وينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، ٤٩٣/١.

قول الله –تعالى–(ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ) (البقرة: ١٧) بقراءة اليماني([1]): (أذهب الله نورهم)"، وكذلك بقول الشاعر قيس بن الحطيم: (الطويل)

ديارُ التي كانت - ونحن على مِنىً - تَحِلُّ بِنا لولا نَجاءُ الرَّكائِب

أي: تجعلنا حلالًا بعد أن كنا محرمين بالحج، ولم تكن هي محرمة حتى تصاحبهم في الحِلّ.

ومن خلال ما قيل سابقًا من استعراض لآراء العلماء ترى الدراسة قوة رأي الجمهور، وضعف رأي المبرد؛ لأنه يحتاج إلى التأويل، وهذا مما لا يليق بالله في بعض الآيات، وكذلك وجود ما يؤيد ويعضد رأي الجمهور من القرآن الكريم، والقراءات القرآنية كقراءة اليماني السابقة، وقول قيس بن الحطيم.

المسألة الرابعة، زيادة اللام في المفعول:

أجاز المبرد ([2]) زيادة اللام في المفعول، واستدل على ذلك بقوله –تعالى–: (قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم) (النمل: ٧٢)، وقد عارض ابن أبي الربيع ذلك فقال: "ولا يدعى أن اللام زائدة؛ لأن زيادة اللام في المفعول لم تثبُت، وذهب المبردُ إلى زيادتها، واستدل على ذلك بقوله سبحانه: (قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم) (النمل: ٧٢)، تأويله: رَدِفَكم ([3])، ويمكن أن تكون

١- ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، ١/١٣٠، واللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ١/٣٧٨.

٢- المقتضب، ٢/٣٧.

٣- ينظر: المقتضب، ٢/٣٧.

هذه الآية على التضمين، كأنه ضُمِّن معنى: خلص لكم، ولا يثْبُت بمحتملٍ قاعدة، والتضمين كثير في كلام العرب، وفي القرآن قال الله -تعالى-: (وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ) (سورة الأنبياء: ٧٧)، فهذا -والله أعلم- على تضمين: خلَّصْناه من القوم؛ لأن (نصرنا) إنما تتعدى بـــ(على)، وكذلك قوله -تعالى-: (كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا) (سورة الأنبياء: ١٨٧)، ضُمِّن معنى: كأنك سائل عنها؛ لأن الحفيَّ بها سائل عنها، وإذا تتبَّعْتَ كلام العرب وجدت هذا كثيرًا" (١).

علمًا بأن جمهور النحاة على القول بزيادة هذه اللام، فللمالقي -مثلًا- كلام جيد فيها حيث قال بعد بحث حالها: "واعلم أن اللام في هذين الموضعين، وإن كانت زائدة، فإنما خفضت ما بعدها بالشبه لغير الزائدة؛ لأن اتصالها كاتصالها، ولفظها كلفظها، فهي في تلك بمنزلة الباء الزائدة، وهذان الموضعان موقوفان على السماع، لا يجوز قياس غيرهما عليهما؛ لشذوذهما، وخروجهما عن نظائرهما" (٢).

كما يقسمها المرادي إلى ضربين فيقول: "وهي ضربان: أحدهما مطّرد، والآخر غير مطّرد، فالمطّرد أن تزاد مع المفعول به بشرطين:

الأول: أن يكون العامل متعديًا إلى واحد.

الثاني: أن يكون قد ضعف بتأخيره، نحو قوله -تعالى-: (إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ) (يوسف: ٤٣)، فزيادتها في ذلك مقيسة؛ لأنها مقوّية

١- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٤٦٥.

٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص٣٢١.

للعامل"([1])، وهي اللام التي سماها ابن هشام لام التقوية، وهي المزيدة؛ لتقوية عامل ضَعُفَ: إما بتأخره، نحو قوله -تعالى-: (هُدى وَرَحْمَةَ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ) (الأعراف: ١٥٤)، ونحو قوله -تعالى-: (إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ) (يوسف: ٤٣)، أو بكونه فرعًا في العمل، نحو قوله -تعالى-: (مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُم) (البقرة: ٩١)، وقوله -تعالى-:(فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) (البروج: ١٦)، وقوله -تعالى-:(نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ) (المعارج: ١٦) ([2]).

كما يناقش الشاطبي مسألة زيادة اللام في مقاصده الشافية قائلًا:" فإن قيل: كيف حملت القول بالزيادة وعدمها على أنه خلاف في لفظ، والخلاف موجود نقلًا، فمنهم من قال: إنها توجد زائدة، ومنهم من قال: لا تكون زائدةً ألبتة، والقائل الأول هو المبرد، واستدل بقوله -تعالى-: (إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ) (يوسف: ٤٣)، وبقوله -تعالى-: (رَدِفَ لَكُم) (النمل: ٧٢)، ورُدَّ عليه بأن (رَدِفَ لَكُم) مضمن معنى الوصول، فلذلك تعدى باللام، وأن (لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ) قد ضعُفَ العاملُ فيه عن الطلب، فقُوِّيَ" ([3]).

وترى الدراسة هنا قوة رأي المبرد في مسألة زيادة اللام في المفعول؛ لأنه لا يقبل الاحتمال والتأويل، ولا يحتاج إلى التضمين، وإنما يأخذ الشواهد على ظاهرها.

١- الجنى الداني، ص ١٠٥- ١٠٦.

٢- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م، ص٢٨٦-٢٨٧.

٣- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ٦١٨/٣.

المسألة الخامسة، دخول (الفاء) في خبر المبتدأ الموصول بـ(الألف واللام):

يجيز النحاة اقتران الخبر بالفاء إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط، وتضمن الخبر معنى الجزاء، أو الجواب، وقد ظهر ذلك في القرآن وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا وبصور مختلفة كثيرة (١)، وقد اشترطوا لاقتران الخبر بها، ومجيئها على تلك الصور الشروط الآتية:

- أن يكون المبتدأ اسما موصولًا.

- أن يكون الخبر نتيجة لصلة المبتدأ إن كان موصولًا، وصفته إن كان نكرة.

- أن تكون صلة الموصول مثل فعل الشرط، وتدل على ما يدل عليه.

- أن ما دلّ على العموم، ووُصِف بما وصل به الموصول، وابتدئ به، فله حكم الموصول من جواز دخول الفاء في خبره (٢).

وقد زاد ابن أبي الربيع شروطًا أخرى -ربما قالها النحاة قبله ضمنًا- حيث قال: " الفاء تدخل في خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ موصولًا أو نكرة موصوفة بشروط:

أما المبتدأ إذا كان موصولًا فلا تدخل الفاء في الخبر إلا بشروط أربعة، شرطان في الصلة، وشرطان في الموصول:

فأما الشرطان اللذان في الصلة: فأن تكون الصلة سببًا في الخبر، وأن تكون جملة فعلية، أو ظرفًا أو مجرورًا.

١- ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٣٢٩/١-٣٣٠.

٢- ينظر: الكتاب، ١٣٨/١-١٣٩، وشرح تسهيل الفوائد، ٣٢٩/١-٣٣٠، وشرح الرضي على الكافية، ٢٦٨/١، واقتران خبر المبتدأ بالفاء، دراسة نحوية تطبيقية من خلال القرآن الكريم، د. حصة بنت زيد بن مبارك الرشود، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الخامس، جمادى الآخرة، ١٤٢٩هـ، ص٢٦٢.

وأما الشرطان في الموصول: فألا يكون الموصول الألف واللام ... والشرط الثاني: ألا يدخل على الموصول عامل عدا (إنَّ)، فإن دخولها كخروجها؛ لأنها لم تغير من المعنى شيئًا، إنما دخلت للتوكيد ... وإذا وجدت هذه الشروط فأنت بالخيار، إن شئت أدخلت الفاء، وإن شئت لم تدخل، وإذا نَقَص من هذه الشروط شرط واحد فلا تدخل الفاء (١).

وقد خالف ابن أبي الربيع بما قاله سابقًا المبرد الذي يجيز دخول الفاء في خبر الموصول، وإن كان الألف واللام، فقال في قوله -تعالى-: (وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ) (المائدة: ٣٨): "اقطعوا هو خبر المبتدأ، ودخلت الفاء في الخبر لأنَّ السارق فيه معنى الشرط، والمعنى: من سرق فاقطع يده" (٢).

والحق أن النحاة قد ذهبوا في تلك المسألة مذهبين:

المذهب الأول: وقال به الخليل وسيبويه، حيث إنهما اشترطا أن يكون الموصول غير أل، كـــ(مَن، وما، والذي ... إلخ)، فإن كان الموصول أل لم تدخل الفاء في خبرها؛ لأن صلتها ليست فعلًا، ولا شبه جملة، وإنما صفة مشتقة كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، ومن ثم خرَّج سيبويه ما ورد من ذلك على حذف الخبر مقدمًا أو مؤخرًا، وعلى أن الفاء دخلت على الجملة بعد أن مضى المبتدأ وخبره، وتكون الفاء قد ربطت بين الجملتين (٣)، وقال بذلك -أيضًا- كل من: ابن أبي الربيع(٤)،

١- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٥٧٣-٥٧٤.

٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٥٧٣.

٣- ينظر: الكتاب، ١٤٣/١ وما بعدها، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٥٧٣.

٤- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٥٧٦.

وأبي حيان (١)، والسمين الحلبي (٢).

المذهب الثاني: وقال به الفراء (٣) والمبرد (٤)، وتبعهما في ذلك: الزجاج (٥)، والنحاس (٦)، والزمخشري (٧)، وابن الحاجب (٨)، وابن مالك(٩)، والرضي (١٠)، والسيوطي (١١)، وابن السيد البطليوسي، وابن بابشاذ فيما نقل عنهما الأزهري (١٢)؛ حيث جوَّزوا أن يكون المبتدأ

١- ينظر: البحر المحيط، ٢٤٦/٤ وما بعدها.

٢- ينظر: الدر المصون، ٢٦٠/٤-٢٦١.

٣- ينظر: معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٤٢/١، ٣٠٦/١، ٢٤٤/٢.

٤- الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، ١٩٦/٢-١٩٧.

٥- ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ١٧٢/٢، ٣٣٨/٤، ٣٣٩.

٦- ينظر: إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٦٧/١.

٧- ينظر: الكشاف، ٦٣١/١.

٨- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ٤٧٤/٢-٤٧٥.

٩- ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٣٢٩/١-٣٣٠، والتحفة، نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب، جمعه: بدر الدين بن جماعة: دراسة وتحقيق، أحمد على قائد المصباحي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م، ص١٧٤.

١٠- شرح الرضي على الكافية، ٢٦٨/١.

١١- همع الهوامع، ٤٠٣/١.

١٢- ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ١/ ٤٤٧.

أل الموصولة وصلتها، بشرط أن تكون الصلة مستقبلة غالبًا، كقول: الحازم أمره ففعله محمود، أو أن يكون الخبر جملة طلبية: أمرًا أو نهيًا، وحجتهم ورودها في القرآن في أكثر من آية، وفي كلام العرب.

ومن ذلك قول الله –تعالى–:(وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا) (المائدة: ٣٨)، وقوله –تعالى–: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا) (النور: ٢)، وقول الأعشى: (الطويل)

هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وَإِنْ لَامَ لَائِمُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ (١)

وقد وجه المبرد الآيات السابقة وبيت الأعشى قائلًا: "والرفع الوجه؛ لأن معناه الجزاء، كقوله: الزانية، أي: التي تزني، فإما وجب القطع للسرقة، والجلد للزنا، فهذا مجازاة، ومن ثم جاز: الذي يأتيني فله درهم، فدخلت الفاء؛ لأنه استحق الدرهم بالإتيان، فإن لم ترد هذا المعنى قلت: الذي يأتيني له درهم، ولا يجوز: زيد فله درهم، أو: هذا زيد، فحسن جميل، جاز على أن زيدًا خبر، وليس بابتداء، للإشارة دخلت الفاء، وفي القرآن: (الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ) (البقرة: ٢٧٤)، ودخلت الفاء؛ لأن الثواب دخل للإنفاق، وقد قرأت القراء: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)، (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا) بالنصب، على وجه الأمر، والوجه الرفع، والنصب حسن في هاتين الآيتين، وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصب الوجه (٢).

١- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: د.محمود إبراهيم الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص٢٤٣.

٢- الكامل في اللغة والأدب، ١٩٦/٢-١٩٧.

وقد رد ابن أبي الربيع رأي المبرد، ورجح رأي سيبويه بقوله: "فإن قلت: فيلزم عما ذكرتموه صحة قول المبرد في قوله -تعالى-: (وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا) (المائدة: ٣٨): إن الفاء دخلت في الخبر؛ لأن السارق في معنى: الذي سرق.

قلت: ليس مثله؛ لأن (في الدار) مجرور يطلب عاملًا فيه، وكذلك (عندك) منصوب على الظرف، والنصب يطلب ناصبًا، فظهور عمل الفعل يتنزل منزلة ظهوره والسارق مرفوع بالابتداء، والابتداء يختص بالاسم، فليس للفعل ظهور؛ لأنه لا عمل له ظاهر، ولا هو موجود، وإنما هذا الكلام يصلح مكانه الفعل، والفاعل، فلا يلزم إذا نزّلت العرب (الذي في الدار) منزلة (الذي استقر في الدار) لو نُطِق به أن تُنزّل (السارق) منزلة (الذي سرق)؛ لأن (استقر) وإن حُذِف فقد بقي عمله، و(الذي سرق) لم يبق للفعل عمل حين قال: (السارق)، والأصل ألا تدخل الفاء في الخبر حتى تكون الصلة مما يجوز أن يكون شرطًا، وهذا فرق ظاهر، ولو كان قول أبي العباس قويًا لكان الاختيار في الآية النصب، كما يُختار النصبُ في قولك: زيدًا فاقتله؛ لأن الأمر طالب بالفعل، والآي كلها من هذا النوع إنما جاءت بالرفع فدل على صحة مذهب سيبويه" ([1]).

ومما سبق ترى الدراسة أن مذهب المبرد هو الأصوب؛ والسبب ما ذكره ابن مالك ([2]) هنا بأن الأصل عدم التقدير؛ ولأن الألف واللام للاستغراق، فتضمنت معنى الشرط؛ ولذلك صح دخول الفاء؛ لأنه لم يرد زانيًا بعينه، وسارقًا بعينه، بل المعنى: من زنا فاجلدوه، ومن سرق فاقطعوه، ولولا ذلك لكان المختار النصب؛ لأنه قبل جملة طلبية.

١- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٥٧٣-٥٧٦.

٢- ينظر: التحفة: نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب، ص١٧٤.

المسألة السادسة، تقدم خبر (ليس) عليها:

وضح ذلك ابن أبي الربيع في معرض كلامه عن أحكام كان وأخواتها أن مسألة تقدم خبر (ليس) عليها من المسائل الخلافية بين النحويين، حيث قال: "وأما تقديم الخبر عليها فجائز فيها كلها أيضًا ما لم يعرض فيها عارض، إلا (ما دام)، و(ليس) عند المبرد الذي أنكر ذلك، أما المتقدمون من النحويين فأجازوا أن يقال: عالمًا ليس زيد، وأجروها مجرى أخواتها" (١)، وفي هذا الخلاف انقسم النحاة إلى ثلاثة أقسام، قسم يجيز تقدم خبر (ليس) عليها، وقسم يمنع ذلك، أما القسم الثالث فقد اختُلف النقلُ عنهم ما بين الإجازة والمنع، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

القسم الأول، المجيزون لتقدم خبر (ليس) عليها:

ذهب إلى هذا المذهب قدماء البصريين، والفراء من الكوفيين(٢)، والزجاجي(٣)، وأبو علي الفارسي(٤)، وابن جني(٥)، وابن بابشاذ(٦)،

١- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٦٧٣-٦٧٤.

٢- هامش: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ١/١٣٠.

٣- مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، و دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، ص٩٠.

٤- ينظر: المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق و دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٢٨٠-٢٨١.

٥- ينظر: الخصائص، ابن جني، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ١/١٨٩، التوطئة، ص٢١٤.

٦- شرح كتاب الجمل للزجاجي، ابن بابشاذ، تحقيق: حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص١٢٢.

والزمخشري([1])، وأبو البقاء العكبرى([2])، وابن معطٍ ([3])، وأبو علي الشلوبين([4])، وابن عصفور([5])، ومعهم ابن أبي الربيع([6])، وقد احتج هذا الفريق بما يأتي:

١- قوله -تعالى-: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا) (هود: ٨)، حيث وقع (يوم) معمولًا لـ(مصروفًا)، ولا يتقدم المعمول إلا حيث يصح أن يتقدم العامل، فلما كان الأمر كذلك، جاز أن يتقدم خبر (ليس) عليها.

٢- أنَّ الخبر تقدم على الاسم فقالوا: ليس قائمًا زيدٌ، فبالوجه الذي تقدم على الاسم يتقدم الخبر عليها، وهو أن (ليس) – وإن كانت غير متصرفة في نفسها- لها بعض التصرف؛ وذلك أنك تنفي بها الماضي، والحال، والمستقبل، فتقول: ليس زيد قائمًا أمسِ، وليس زيدٌ قائمًا الآن، وليس زيدٌ قائمًا غدًا، ولو تصرفت في نفسها لم يكن ذلك لاختلاف الأزمنة، لكن العرب استغنت عن ذلك بتقييد الخبر بالزمان، فصارت بذلك كأنها متصرفة، فجاز لذلك تقدم الخبر على الاسم؛ فبذلك أيضًا يجوز تقدم الخبر عليها.

١- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص٣٥٥-٣٥٦.

٢- ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ٦٩٠/٢.

٣- ينظر: شرح ألفية ابن معط، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٨٦٠/٢.

٤- ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ٧٧٤/٢.

٥- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٣٨٨/١-٣٨٩.

٦- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٦٧٨-٦٧٩.

٣- أنَّ (ليس) تتميز عن (عسى) و(فعل التعجب) في أنها تعمل في الأسماء: المعرفة والنكرة، وتلحقها الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة، بخلاف (عسى) فإنها لا تعمل في جميع الأسماء، فلا يجوز أن يكون معمولها إلا (أن) مع الفعل، وبخلاف (فعل التعجب)، فإنه لجواز تصغيره أجرى مجرى الأسماء، وابتعد عن الأفعال، ولا تلحقه تاء التأنيث مثل (ليس) فبعد عن رتبتها، فإن خالفتها (ليس) في هذه الأمور، جاز أن تخالفها بجواز تقديم خبرها عليها، ولحاقها بأخواتها.

٤- أنه لا يجوز أن تقاس (ليس) على (ما) في امتناع تقديم خبرها عليها؛ لأن (ما) لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها بخلاف (ليس)؛ فإنه يجوز ذلك، وللاختلاف بينهما جاز أن يتقدم خبر (ليس) عليها ([1]).

القسم الثاني، المانعون لتقدم خبر (ليس) عليها:

وقد رأي ذلك المبرد، والكوفيون، وتبعهم ابن السراج ([2])، وعبد القاهر الجرجاني ([3])، وأبو البركات الأنباري ([4])، وابن هشام ([5]) وغيرهم، وقد احتج هذا الفريق بالآتي:

١- ينظر:الإنصاف،١/١٣١-١٣٢،وما خالف فيه المبرد البصريين في كتاب(الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري، أحمد جاسم محمد، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع، ص٨٤-٨٥.

٢- ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ١/٩٠.

٣- ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م، ١/٤٠٧-٤٠٩.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١٣٢.

٥- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١/٢٤١.

١- أن (ليس) فعل غير متصرف، فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، كما أجريت (كان) مجراه لأنها منصرفة؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه، وإلا فينبغي ألا يتصرف عمله وهو دال على النفي فأشبه (ما) في عدم تقديم خبره عليه.

٢- أنه لما كان متفقًا على فعلية (عسى)، ولا يتقدم خبرها عليها إجماعًا لعدم تصرفها، كانت (ليس) أولى بألا يتقدم خبرها عليها؛ لأنها غير متصرفة، كما أنه مختلف في فعليتها.

٣- أنهم أجمعوا على منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب مع عروض منع التصرف فيه، فمعاملة (ليس) بذلك أحق وأولى؛ لأصالتها في منع التصرف (١).

وقد عارض ابن أبي الربيع رأي المبرد وأصحابه بقوله: "ولا يقدر أبو العباس أن ينكر تقدم الخبر على الاسم؛ لأن ذلك مسموع عن العرب باتفاق، فقد صح مما ذكرته أن هذه الأفعال كلها يجوز أن تتقدم أخبارها على أسمائها وعليها بالنظر، فإن كان امتناع في بعضها فبأمر خارج عنها (٢)، كما ردّ ابن هشام استدلال المجيزين من ثلاثة أوجه هي:

الوجه الأول: أنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل؛ وذلك لأن هذه القاعدة ليست مطّردة تمام الاطراد، وهناك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول، ولم يجوزوا فيها تقديم العامل فيه:

١- ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ -١٩٧٧م، ٢٠٨/١.

٢- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٦٧٨-٦٧٩.

الموضع الأول: إذا كان خبر المبتدأ فعلًا، لم يجوّزوا تقديمه على المبتدأ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل.

الموضع الثاني: خبر إن إذا لم يكن ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، ولم يجوّزوا تقديمه على اسمها، فلا يقولون: إن جالس زيدًا، وأجازوا تقديم معموله على الاسم، نحو: إن عندك زيدًا جالسٌ.

الموضع الثالث: الفعل المنفي بـ (لم أو لن)، نحو: لم أضرب، لم يجوّزوا تقديمه على النفي، وأجازوا تقديم معموله عليه، نحو: زيدًا لم أضرب، وعمرًا لن أصاحب.

الوجه الثاني: إنه ليس كل معمول يتقدم يدل على جواز تقديم عامله؛ لأن بعض المعمولات يكون تقديمها بسبب التوسع فيها أنفسها؛ وذلك كالظرف في الآية الكريمة، فلو كان المتقدم مفعولًا به؛ لأمكن أن يقال فيه: إن تقديمه يؤذن بجواز تقدم العامل فيه، من قبل أن أصل العامل أن يكون قبل المعمول.

الوجه الثالث: أن قوله -تعالى-: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا) (هود: ٨) تحتمل وجوهًا أخرى من الإعراب، ومتى احتملت تلك الوجوه لم تصلح لأن تكون دليلًا، ومن الوجوه المحتملة أن يكون (يوم يأتيهم) مبتدأ، وهو مبني على الفتح في محل رفع، وإنما بني؛ لأنه أُضيف إلى جملة (يأتيهم)، واسم (ليس) ضمير مستتر فيها، و(مصروفًا) (خبر ليس)، وجملة (ليس) واسمها، وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ (يوم يأتيهم) ([1]).

١- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٤١/١.

القسم الثالث، علماء اختُلِف النقل عنهم ما بين الإجازة والمنع:

أما بالنسبة للعلماء الذين اختلف النقل عنهم في هذه المسألة ما بين الإجازة والمنع فهم: سيبويه، وأبو علي الفارسي، والسيرافي، حيث نسب أبو البركات الأنباري(١) إلى سيبويه القول بالمنع، ونسب إليه آخرون القول بالجواز، ومنهم: ابن السيد البطليوسي(٢)، وبدر الدين ابن الناظم(٣)، والحق في ذلك ما قاله أبو البركات الأنباري من أن ليس له نص صريح في ذلك(٤).

أما أبو علي الفارسي فقد ذكر ابن يعيش أنه يجيز التقديم متابعًا البصريين في مذهبهم حيث قال: "وقد قال السيرافي، وأبو علي: لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها، وإنما الخلاف في تقديم الخبر عليها" (٥)، في حين ذكر المرادي (٦) أنه يرى المنع.

وبالعودة إلى نصوص أبي علي الفارسي نجد أنه أجاز التقديم بدليل قوله: "ويجوز أيضًا: منطلقًا كان زيد، وشاخصًا صار بكر؛ لأن العامل متصرف، وهكذا خبر (ليس) في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي

١- الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١٣٠.

٢- ينظر: الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص١٦١.

٣- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص٩٧.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/١٣٠.

٥- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٤/٣٧٠.

٦- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ١/٤٩٧.

القياس الصحيح فتقول: منطلقًا ليس زيد" (١)، كما أنه استدل بقوله – تعالى–: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا) (هود: ٨)، فإن (يوم يأتيهم)، ظرف متعلق بمصروف، ولا يجوز تقديم المعمول إلا حيث يجوز تقديم العامل، فتقدم معمول مصروف يؤذن بجواز تقدم مصروف على (ليس)، وقد ذكر أنه قول المتقدمين من البصريين(٢)، وهو يريد بقوله: المتقدمين سيبويه وأبا عمرو، وغيرهم (٣).

أما أبو سعيد السيرافي فقد ذكر ابن يعيش (٤)، وابن مالك (٥) أنه يرى الجواز، وذكر أبو حيان (٦)، والمرادي (٧) أنه يرى المنع.

وعلى الرغم من إجماع جُلّ علماء النحو على أن المبرد يعارض تقدم خبر (ليس) عليها إلا أنه بمطالعة كتب المبرد نجده يجيز ذلك حيث يعد ما قيل سابقًا منسوبًا إليه (٨)، حيث يقول: " و(ليس) تقديم الخبر، وتأخيره

١- الإيضاح للعضدي، ص١٠١.

٢- ينظر: الإيضاح للعضدي، ص١٠١.

٣- ينظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، تحقيق: د.فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص٧٦٤.

٤- ينظر: شرح المفصل، ٣٧٠/٤.

٥- ينظر: شرح ابن الناظم، ص٩٧.

٦- ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق و دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨-١٤٣٤هـ / ١٩٩٧- ٢٠١٣م، ١٧٨/٤.

٧- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٤٩٧/١.

٨- ينظر: الآراء النحوية والتصريفية المنسوبة لأبي العباس المبرد وفي كتبه ما يعارضها، دراسة وتوثيقًا، ٥٥-٥٦.

فيها سواء"([1])، وقد نسب إليه منع تقديم خبر (ليس) عليها كلٌ من الفارسي، وابن جني، وابن الأنباري، والرضي، وابن مالك، وأبي حيان، والسيوطي، والأشموني، يقول الفارسي: "إن (ليس) قد حكى أبو العباس فيما أخذناه عن أبي بكر عنه: أن جماعة البصريين يجيزون تقدمه، فقال: من رأيه أن تقديم مفعوله غير جائز عنده، وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس هو القياس في (ليس)"([2])، وقال ابن جني: "كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها" ([3])، وقال الرضي: "وأما (ليس)، فالأكثرون على جواز تقديم خبرها عليها، ومنع الكوفية من ذلك؛ لأن مذهبهم أنها حرف كـــ(ما)، فألحقوها بها كـــ(إن)، ووافقهم المبرد، وإن كان مذهبه أنها فعل" ([4])، وقال ابن مالك: "واختُلِف في تقديم خبر (ليس) عليها، فأجازه سيبويه، ووافقه السيرافي، والفارسي، وابن برهان، والزمخشري، ومنعه الكوفيون، وأبو العباس"([5])، وجعل أبو حيان ([6]) المبرد مع الكوفيين الذين يمنعون تقديم خبر (ليس)، ونسب إليه أيضًا أنه أجاز التقديم ([7])، ونسب السيوطي ([8])، والأشموني ([9]) وابن الأنباري ([10]) إلى المبرد المنع.

١- المقتضب، ١٩٤/٤.
٢- المسائل المشكلة المعروفة بـــ(البغداديات)، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح عبد الله الشيكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ص٢٥٧.
٣- الخصائص، ١٨٩/١.
٤- شرح الرضي على الكافية، ٢٠١/٤.
٥- شرح تسهيل الفوائد، ٣٥١/١.
٦- ارتشاف الضرب، ١١٧١/٣.
٧- ارتشاف الضرب، ١١٧٢/٣.
٨- همع الهوامع، ٨٨/١.
٩- شرح الأشموني، ٢٣٤/١.
١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٣٠/١.

وعلى كلٍ فإن الدراسة تتفق مع ما ذهب إليه الكوفيون، والمبرد من عدم جواز تقدم خبر(ليس) عليها؛ لأن السماع يؤيده.

المسألة السابعة، عملُ (واو رُبّ) بالجر:

يقول النحاة إن حروف الجر تُحذف اختصارًا وتخفيفًا، شريطة أن يكون في اللفظ ما يدل عليها، وحينئذ تكون كالحرف الثابت الملفوظ، و(رُبّ) واحدة من تلك الحروف التي يجوز حذفها، وقد ورد حذفها بعد (بل) قليلًا، وبعد (الفاء) كثيرًا، وبعد (الواو) أكثر، وشذَّ حذفها مع التجرد من الحروف الثلاثة (١)، واختلفوا في حذفها بعد الواو من حيث العمل، فانقسموا إلى ثلاث مذاهب، على النحو الآتي:

- **المذهب الأول**: **قال بأن (الواو) تجرُّ بنفسها**.
- **المذهب الثاني**: **قال بأن (الواو) لا تجرُّ بنفسها، وإنما بـ(رُبّ) مقدرة**.
- **المذهب الثالث**: **قال بأن (الواو) حرف خاص له دلالته الخاصة**.

وتوضيح تلك المذاهب سيكون على النحو الآتي:

- **المذهب الأول، القول بأن (الواو) تجرُّ بنفسها**:

وهو مذهب الكوفيين، والمبرد من البصريين حيث قالوا إن (الواو) تعمل الخفض بنفسها، وقد أشار ابن الأنباري إلى هذه المسألة بقوله: "ذهب الكوفيون إلى أن واو (رُبّ) تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبوالعباس المُبَرِّد من البصريين، فقال معلقًا على قول الفرزدق: (الطويل)

وأَطْلَسَ عَسَّالٍ وما كَانَ صاحِبًا دَعَوْتُ بِنَارِي مَوْهِنًا فَأَتَانِي (٢)

١- ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٢٩٧/٤، مغني اللبيب، ص١٨١.

٢- ديوان الفرزدق، قدم له: أ. على فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ص٦٢٨، الأطلس: الذئب الأغبر اللون، العسال: الذي يضطرب في مشيه، الموهن: الليل.

"وخُفِض بهذه (الواو)؛ لأنها في معنى (رُبّ)، وإنما جاز أن يُخفض بها؛ لوقوعها في معنى (رُبّ)؛ لأنها حرف خفض" (١)، وبذا يكون المبرد قد خرق إجماع البصريين في هذه المسألة، حيث ذهب إلى أن (الواو) أبدلت من (رُبّ) (٢).

وممن وافق الكوفيين والمبرد فيما ذهبوا إليه: أبو الحسن الأخفش، وكذلك أبو العباس ثعلب الذي عدّ (الواو) عوضًا من (رُبّ) على وفق ما عزاه إليه الرماني (٣)، كما وافقهم المستشرق (برجستراسر)، غير أنه يرى أن معنى (الواو) غير معنى (رُبّ)؛ حيث قال: "والواو قد تعمل الجر أيضًا، وهي واو (رُبّ)، نحو: رُبّ كاسٍ شربْتُ، غير أن معناها ليس معنى (رُبّ) في كثير من الحالات ... وأصل هذه (الواو) غامض جدا" (٤).

واحتج الكوفيون والمبرد ومن تبعهم على مذهبهم بأن قالوا: إنما قلنا إن (الواو) هي العاملة؛ لأنها نابت عن (رُبّ)، فلما نابت عن (رُبّ) وهي تعمل الخفض، فكذلك (الواو)؛ لنيابتها عنها ... والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بـــ(الواو) في أول القصيدة، كقوله:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ (٥)

١- الكامل في اللغة والأدب، ٢٨٩/١-٢٩٠.

٢- ينظر: المقتضب، ٣١٨/٢.

٣- ينظر: معاني الحروف، أبو الحسن الرماني، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م، ص٣٨.

٤- ينظر: التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، تعليق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ص١٣١-١٣٢.

٥- البيت من الرجز المشطور، قائله هو جران العود في ديوانه برواية أبي سعيد السكري، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ-١٩٣٠م، ص٥٢، الشاهد فيه قوله: (وبلدة)؛ إذ انجرت بعد واو (رُبّ).

فدل على أنها ليست عاطفة، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه"(١).

- **المذهب الثاني، القول بأن الواو لا تجرُّ بنفسها وإنما بـ(رُبّ) مقدرة**:

وهو مذهب البصريين إذ إنهم يرون أن الجر يكون بـــ(رُبّ) المقدرة، وأن (الواو) لا تجر بنفسها، وإنما هي حرف عطف(٢)، واحتجوا بأن (الواو) حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئًا؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا، وحرف العطف غير مختص، فوجب ألا يكون عاملًا، وإذا لم يكن عاملًا وجب أن يكون العامل (رُبّ) مقدرة، والذي يدل على أنها واو العطف، وأن (رُبّ) مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها، نحو: ورُبّ بلدٍ(٣).

ويتضح مذهب البصريين هنا بقول سيبويه: "وإذا أعملَتِ العرب شيئًا مضمرًا لم يخرج عن عمله مظهرًا فى الجر، والنصب، والرفع؛ تقول: وبلدٍ، تريد: ورُبّ بلدٍ" (٤)، وقوله أيضًا: "ولا يجوز أن يُضمَر الجارُّ، ولكنّهم لمّا ذكروه فى أوّل كلامهم شبّهوه بغيره من الفعل، وكان هذا عندهم أَقوى إذا أُضمرتْ (رُبّ) ونحوها فى قولهم: (وبلدةٍ ليس بها أَنيسُ)" (٥).

وممن ذهب مذهب البصريين –أيضًا– ابن السراج (٦)، وأبو علـــي

١- الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٣١١-٣١٢.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٣١١.

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٣١٢.

٤- الكتاب، ١/١٠٦.

٥- الكتاب، ١/٢٦٣.

٦- ينظر: الأصول في النحو، ١/٤٢٠-٤٢١.

الفارسي (١)، والرماني (٢)، وابن جني على وفق ما عزاه إليه ابن الشجري في أماليه (٣)، وعبد القاهر الجرجاني (٤)، وابن الأنباري (٥)، وابن يعيش(٦)، وابن الحاجب (٧)، وابن عصفور(٨)، والرضي (٩)، وابن هشام(١٠)، وابن عقيل (١١)، وابن أبي الربيع (١٢)، والسيوطي (١٣).

وقد رد ابن الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد إذ قال: أما قولهم: إنها لما نابت عن رُبّ عملت عملها كواو القسم، قلنا: هذا فاسد؛ لأنه قد جاء عنهم الجرُّ بإضمار (رُبّ) من غير عِوَض منها، وذلك نحو قوله: (الرجز)

١- ينظر: البغداديات، ص٤٦٧.

٢- ينظر: معاني الحروف، ص٣٨ وما بعدها.

٣- ينظر: أمالي ابن الشجري، تحقيق: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩١م، ٢١٧/١.

٤- ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٨٣٦/٢-٨٣٧.

٥- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣١٢/١.

٦- ينظر: شرح المفصل، ١٢٤/٢.

٧- ينظر: أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ٧١٣/٢، وقد وضح أن الخفض بإضمار حرف الجر قليل شاذ.

٨- ينظر: شرح جمل الزجاجي، ٤٦٩/١-٤٧٠.

٩- ينظر: شرح الرضي على الكافية، ٣٠٠/٢.

١٠- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٦٣/٣، ومغني اللبيب، ص١٨١.

١١- ينظر: شرح ابن عقيل، ٣٦/٢، وما بعدها.

١٢- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص ٨٦٨-٨٧٠.

١٣- ينظر: الفرائد الجديدة، السيوطي، تحقيق: عبد الكريم المدرس، منشورات وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية، ٥٦٦/٢-٥٦٧.

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ (١)

والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه –أيضًا– أنها تضمر بعد (بَلْ)، قال الشاعر: (الرجز)

بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ (٢)

أراد: بل رُبّ جَوْزِ، ولا يقول أحد إن (بل) تجر، وكذلك تضمر بعد (الفاء) قال الشاعر: (الوافر)

فَحورٍ قد لَهَوْتُ بهنَّ عِينٍ (٣)

١- ديوان جميل بن معمر (جميل بثينة)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ص٥٢، والرَّسْم –بفتح الراء وسكون السين–: ما بقي لاصقًا بالأرض من آثار الديار، كالرماد، ونحوه، والطَّلَل –بفتح الطاء واللام جميعًا–: ما بقي شاخصًا مرتفعًا من آثارها، كالوتد، ونحوه، وقوله: (من جلله)، يحتمل معنيين: أحدهما: أن يكون من قولهم: (فعلت كذا من جلل كذا)، أي من أجله، وبسببه، والثاني: أن يكون من قولهم: (فعلت كذا من جلل كذا)، أي من عظمه في نفسي، ومحل الاستشهاد في البيت قوله: (رسم دار) فإن الرواية فيه بجر الرسم، وقد خرجها العلماء على أنه مجرور لفظًا بـ(رُبّ) المحذوفة الباقي عملها.(همش الإنصاف، ٣١٢/١)، وقال ابن يعيش: أراد (رُبّ رسم دار)، ثم حذف؛ لكثرة استعمالها. (شرح المفصل، ٥١٦/٤)

٢- هذا البيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل، ١٢٥/٢، وابن جني في الخصائص، ٣٠٥/١، التيهاء: الصحراء يضل سالكها، وجوزها –بفتح الجيم وسكون الواو–: أي وسطها، وإنما شبه الصحراء بظهر الترس؛ لأنها غير ذات أعلام يهتدي بها السائر، وإنما ذكر الوسط؛ ليشير إلى أنه لم يتهيبها، وأنه توسطها، وهذا الكلام كناية عن كونه قويًا جلدًا جريئًا لا يهاب، والشاهد هنا في قوله: (بل جوز تيهاء)، حيث جرّ (جوز تيهاء) بـ(رُبّ) المحذوفة بعد (بل). (ينظر: هامش الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣١٣/١)

٣- هذا صدر بيت للمتنخل الهذلي، وتكملته: (نَواعِمَ في المُرُوطِ وفي الرِّيَاطِ)، والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل، ١٢٤/٢، والحُور –بضم الحاء–: جمع حوراء، وهي التي اشتد بياض بياض عينها، واشتد مع ذلك سواد سوادها، والعين –بكسر العين–: جمع عيناء، وهي الواسعة العين، ويروى: (قد لهوت بهن حينًا)، والنواعم: جمع ناعمة، وهي التي ترفل في النعيم، والمروط: جمع مرط –بكسر الميم، وسكون الراء– وهو الثوب من الخز، والرياط: جمع ريط، وهو ضرب من الثياب، والاستشهاد بالبيت في قوله: (فحور) حيث جر لفظ: (حور) بـ(رُبّ) المحذوفة بعد (الفاء). (ينظر: هامش الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣١٤/١)

وليست نائبةً عنها، ولا عوضًا منها، والذي أعتمد عليه في الدليل على أن هذه الأحرف –التي هي (الواو)، و(الفاء)، و(بل)– ليست نائبة عن (رُبّ) ولا عِوَضًا عنها أنه يحسن ظهورها معها، فيقال: (ورُبّ بلد)، و(بل رُبّ بلد)، و(فرُبّ حُورٍ)، ولو كانت عوضًا عنها لما جاز ظهورها معها؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ... وقولهم: (إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به)، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بـــ(الواو) في أول القصيدة كقوله:

وَبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعْماؤُهُ[1]

حيث جاء البيت شاذًّا، وإنَّما هُوَ: (رُبّ بَلَدٍ) ... وصارت (الواو) عوضًا من (رُبّ) في (وَبَلَدٍ) [2]، فنقول: هذه (الواو) واو عطف، وإن وقعت في أول القصيدة؛ لأنها في التقدير عاطفة على كلام مقدر، كأنه قال: (رُبّ قفر طامس أعلامه سلكته، وبلد عامية أعماؤه قطعته)، يصف نفسه بركوب الأخطار، وقطع المفاوز، والقِفَاز، إشعارًا بشهامته وشجاعته، وإذ قد ثبت

١– البيت لرؤبة العجاج، ديوانه، شرحه ودققه: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت، ص٣، وهذا البيت من مشطور الرجز، وبعده قوله: (كأن لون أرضه سماؤه)، والأعماء: المجاهل، واحدها عمى –بوزن فتى– ومعنى قوله (عامية أعماؤه) أن مجاهله متناهية في العمى، وهو باب من المبالغة مثل قولهم: ليل أليل، وليل لائل، ويوم أيوم، وشعر شاعر، كأنهم لم يجدوا ما يصفونه به إلا أن يشتقوا له وصفًا من لفظه، وكأن رؤبة قد قال أعماؤه عامية، فقدّم وأخّر، وهم قلّما يأتون بهذا الضرب من المبالغة إلا على طريق الوصف كقولهم: شغل شاغل، وليل لائل، وما ذكرناه قريبًا، لكن رؤبة قد اضطر فقدّم وأخّر، وقوله (كأن لون أرضه سماؤه) من المقلوب، وأصله (كأن لون سمائه أرضه). ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣١٢/١.

٢– معاني القرآن، الأخفش، ٢٩٥/١.

أنها حرف عطف؛ فينبغي ألّا تكون عاملةً، فدل على أن النكرة بعدها مجرورة بتقدير (رُبّ) ([1]).

وقد رد ابن أبي الربيع رأي المبرد قائلًا: "وذهب أبو العباس ([2]) في مثل هذا إلى أن العرب جعلت الواو بمنزلة (رُبّ)، وخفضت كما تخفض بـــ(رُبّ)، وهذا عندي يَبْعُد من وجهين:

أحدهما: أن أصل (الواو) أن تكون عاطفة، ثم إن العرب اتسعت فيها، وجعلتها بمنزلة حروف الجر، فوصلت الفعل إلى ما بعدها، فقالوا: استوى الماء والخشبةَ، فكان القياس بجعلها موصلة أن تكون خافضة، لكن العرب راعت أصلها، وهو العطف فلم تخفض بها ... فلو كانت (الواو) قد جُعلت أيضًا بمنزلة (رُبّ) لم تخفض، وكان يجب أن يُراعي أصلُها كما روعي فيما ذكرته الأصل، والاسم بعدها قد خُفض، فعُلم بذلك أن (الواو) لا حظَّ لها في الخفض، وأن الحفض إنما هو بـــ(رُبّ) مضمرة بعد (الواو)، لكن (الواو) أقيمت مُقامَها، فإن نسبت لها العمل، فبهذه النسبة لا بحقِّ الأصل.

الثاني: أن العرب تقول: أما أنا فرُبّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، ولا تقول: أما أنا فرَجُلٍ عالمٍ لقيتُ، ولو كانت (الواو) بمنزلة (رُبّ) لقيل هذا كما قيل الأول، وتقول: رُبّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، ورُبّ شجاعٍ صاحبتُ، ولا تقول: ورجلٍ شجاعٍ، وكذلك تدخل (ثُمَّ) على (رُبّ)، ولا تدخلها على (الواو)، فعلم بهذا كله أن (الواو) ليست بمنزلة (رُبّ)، وأنها عاطفة؛ ولذلك لم يدخل عليه حرف العطف، ومما يقوي لك ما ذكرتُه أن العرب تقول: ووالله، وثُمَّ والله، وتدخل حروف العطف على واو القسم؛ لأن واو القسم بدل من باء القسم،

١- الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣١٢/١-٣١٥.

٢- المقتضب، ٣١٨/٢.

فدخل عليها ما يدخل على (الباء)، فلو كانت (الواو) بمنزلة (رُبّ) لم تُنَافر حروف العطف، كما لم تنافرها واو القسم، فقد بان بما ذكرتُه أن (رُبّ) محذوفة بعد واو العطف، وأن هذه (الواو) ليست بمنزلة ... وهذا كله يقوي أن (رُبّ) حذفت بعد (الواو) فيما خالف فيه المبرد" (١).

- **المذهب الثالث، قال بأن (الواو) حرف خاص له دلالته الخاصة**:

وهو مذهب الدكتور فاضل السامرائي الذي رأى رأيًا مختلفًا حيث ردَّ ما ذهب إليه البصريون والكوفيون معًا، وقال بأن (الواو) حرف خاص له دلالته الخاصة، و"أنها لا تطابق (رُبّ)، وأن الجر ليس بـــ(رُبّ) المحذوفة، ولا هي عاطفة، بل هي حرف خاص ... لا يصح إبدالها بـــ(رُبّ)، أو إظهار (رُبّ) معها" (٢)؛ لأن المعنى عندئذ سيتغير؛ ولأن مجرور (رُبّ) يقصد به العموم، ولا يدل على شيء معين، وأما المجرور بعد (الواو)، فلابد أن يكون مخصوصًا، كما أن (رُبّ) تدل على التعليل، وقد يراد بها التكثير، في حين أن (الواو) تدل على واحد، وحتى إذا كانت (رُبّ) تدل على الواحد يبقى المعنى مختلفًا (٣).

ومما سبق ترى الدراسة أن رأي الكوفيين والمبرد ومن تابعهم هو الأقوى والأرجح؛ لأنه معضود بأدلة قوية من شعر العرب، كما أنهم لم يقدروا محذوفًا، فالتقدير تكلف بلا دليل.

١- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص ٨٧٠-٨٧٢.

٢- معاني النحو، ٤١/٣.

٣- ينظر: معاني النحو، ٤٣/٣، وما بعدها.

المسألة الثامنة، توجيه النصب في قول الشاعر (آليت حب العراق الدهر أطعمه):

انقسم النحاة في تلك المسألة إلى مذهبين:

المذهب الأول: وهو مذهب المبرد (١)، ويقول إن هناك فعلًا مضمرًا يفسره المذكور هو العامل في النصب، فـ(حَبَّ العراق) منصوب بإضمار فعل يفسره (أطعمه)، والتقدير: آليت أطعمُ حَبَّ العراق (٢).

المذهب الثاني: وهو مذهب سيبويه (٣)، والفارسي (٤)، والأعلم الشنتمري (٥) وابن أبي الربيع (٦)، وغيرهم، ويقول إن الفعل منصوب على نزع الخافض، وإن هناك (لا) نافية حُذِفت من جواب القسم قياسًا، حيث يقول سيبويه في قول الشاعر:

١- ينظر: الأصول في النحو، ١/١٧٩، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٩٢٣.

٢- ينظر: الأصول في النحو، ١/١٧٩، شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، ٢/٢٥٩.

٣- ينظر: الكتاب، ١/١٧، وشرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ١/٢٧٧، ومغني اللبيب، ص١٣٤، آليت: حلفت، حب العراق، الحب: اسم جنس جمعي يشمل الحنطة والشعير وغيرهما، أطعمه: أذوقه، بالقرية: الشام، السوس: دود يقع في الطعام وفي الصوف.

٤- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ٢/٩١٥.

٥- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، ص٧٢.

٦- ينظر: الأصول في النحو، ١/١٧٩، والبسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٩٢٣.

آليتَ حبَّ العراقِ الدهرَ أطعمُهُ ... والحبُّ يأكلُهُ في القريةِ السوسُ (١)

إنه على إسقاط حرف الجر، وأن التقدير: آليت على حَبِّ العراق (٢)، ويقول الفارسي: "القول فيه عندي قول سيبويهِ، وذلك أن (آليْتَ)، وما أشبهه حقه أن يتلقى بما يتلقى به الأقسام، وعلى هذا: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ۙ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ) (النحل: ٣٨)، (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ)(النور: ٥٣)، ونحو ذلك، كأنه قال: آليتَ لا أطعمه، فحذف (لا) كما حذف من قول الشاعر: (البسيط)

تاللّهِ يَبْقَى على الأيام ذو حِيَد ... بِمُشْمَخِرٍّ به الظّيّانُ والآسُ (٣)

١- البيت للمتلمس الضبعي في ديوانه: تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م، ص٩٥، وينظر: الكتاب، ١٧/١، وشرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م، ٢٧٧/١، ومغني اللبيب، ص١٣٤، آليت: حلفت، حب العراق، الحب: اسم جنس جمعي يشمل الحنطة والشعير وغيرهما، أطعمه: أذوقه، بالقرية: الشام، السوس: دود يقع في الطعام وفي الصوف.

٢- الكتاب، ٣٨/١.

٣- البيت لأبي ذؤيب الهذلي في: لسان العرب، ابن منظور الأنصاري، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ ، (ظ، ي، ن)، ٢٧٥/١٣؛ ولأميَّة بن أبي عائذ في: الكتاب ٤٩٧/٣؛ ولمالك بن خالد الخناعي في: لسان العرب، (ح، ي، د)، ١٥٨/٣، و(ق، ر، ن، س)، ١٧٣/٦، و(ظ، ي، ا)، ٢٦/١٥؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة في: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، ٩٥/١٠؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة أو لعبد مناف الهذليّ أو للفَضْل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في: خزانة الأدب، ١٧٦/٥، ١٧٧، ١٧٨؛ وبلا نسبة في: الجنى الداني، ص٩٨؛ وشرح الأشموني، ٧٨/٢؛ والمقتضب، ٣٢٤/٢؛ وهمع الهوامع، ٢٠١/٤، الحَيَد: عقد في قرون الوعل، الظَّيَّان: ياسمين البر، والآس: الريحان، ومنابتها الجبال وحزون الأرض.

أي: لا يبقى، ونحوه، وحذف (على) من (آليتَ) فوصل الفعل، فصار بمنزلة: قدروها تقديرًا، أي: عليها"([1]).

وقال في نهاية كلامه مخالفًا مذهب المبرد: "يقبح أن ينتصب (حب العراق) بفعل يفسره (أطعمه)؛ لأن الناصب كأنه في المعنى الفعل المفسر؛ لأن ذلك المضمر من أجل أنه لا يظهر لا يقع به اعتداد، وهذا على قياس قول الكوفيين لا يجوز عندي؛ لأن الاسم عندهم ينتصب بالفعل الظاهر، وما بعد الفعل المتلقي القسم لا يعمل فيما قبله، وفي قول سيبويه ليس يعترض شيء من هذه القباحات"([2]).

ولهذا التوجيه شواهد كثيرة ومنتشرة في القرآن الكريم، والشعر، ومن ذلك قول الله -عز وجل-: (إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ) (آل عمران: ١٧٥)، نصب (أولياءه) على فقدان الخافض، يعني: يخوف بأوليائه، فلما أسقط (الباء) نصب، ومثله قوله جل ذكره: (ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا) (مريم: ٢)، نصب (عبده) على فقدان الخافض، أي: لعبده، فلما أسقط اللام نصب، ومثله قول الله -تعالى-: (أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا) (المائدة: ٩٥) أي: من صيام، ومثله قول الله -تعالى-: (مَا هَٰذَا بَشَرًا) (يوسف: ٣١)، أي: ببشر، فلما اسقط الباء نصب، ونحو قول الفرزدق في فقدان الخافض: (الطويل)

مِنّا الّذي اِختيرَ الرِجالَ سَماحَةً وجودًا إذا هَبّ الرِياحُ الزَعازِعُ([3])

١- المسائل البصريات، ٢/٩١٥-٩١٦.

٢- المسائل البصريات، ص٩١٨-٩١٩.

٣- ديوان الفرزدق، ص٣٦٠، برواية: (وَخَيرًا إذا هبَّ ...)، الرياح الزعازع: رياح الشتاء الباردة.

أي: (اختير من الرِّجال)، وقول الشاعر: (البسيط)

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رب الْعِبادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (١)

أي: من ذَنْب، وقول آخر: (الوافر)

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ ... مكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ (٢)

أي: مع بني أبيكم، فلمَّا نزع (مع) نصبه (٣).

كما أن حذف (لا) النافية من جواب القسم قياسًا موجود أيضًا؛ وذلك -كما قال النحاة- إذا كان الفعل فعلًا مضارعًا، تقول: والله أرغب عنك، أي: لا أرغب عنك، فإذا أريد الإثبات جيء بـ(اللام)؛ ولابد إذ لا يجوز أن يُتَلقّي القسم في الإثبات بغير اللام، فإن لم تذكر (اللام) علمت أنه منفي لا محالة، قال -تعالى-: (تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) (يوسف: ٨٥)، والمعنى: لا تفتأ، ولو أريد الإثبات لقيل: لتفتأنَّ، في الاستقبال، أو لتفتأ، إذا أريد الحال (٤)، قال امرؤ القيس: (الطويل)

١- البيت بلا نسبة في: أدب الكاتب ص٥٢٤؛ وأوضح المسالك، ٢٩٦/٢؛ وخزانة الأدب، ١١١/٣، ١٢٤/٩؛ والكتاب، ٣٧/١؛ والمقتضب، ٣٢١/١ ، ٣٣١/٤؛ وهمع الهوامع، ١٣/٣.

٢- البيت لشعبة بن قمير في: النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص٤١٤؛ وللأقرع بن معاذ في: سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص٩١٤؛ وبلا نسبة في: أوضح المسالك، ٢١٥/٢؛ والكتاب، ٢٩٨/١؛ وهمع الهوامع، ٢٤٥/١.

٣- ينظر: الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م، ص١٢٠-١٢٣.

٤- ينظر: معاني النحو، ١٧٨/٤-١٧٩.

فَقُلتُ: يَمينُ اللَهِ أَبرَحُ قاعِداً وَلَو قَطَّعوا رَأسي لَدَيكِ وَأَوْصَالِي (١)

أي: (لا أبرح)، ومن ثم يقول سيبويه: "وقد يجوز ذلك، وهو من كلام العرب أن تحذف (لا)، وأنت تريد معناها، وذلك قولك: والله أفعل ذاك أبدًا، تريد: والله لا أفعل، وقول لقيط بن زرارة: (الطويل)

فحالِفْ فلا واللَّه تَهْبِطُ تَلْعَةً من الأَرضِ إلا أنتَ للذل عارِفُ" (٢)

ويقول الفراء في قوله -تعالى-: (تالله تفتأ): " تالله تفتأ: معناه: لا تزال تذكر يوسف، و(لا) قد تضمر مع الإيمان؛ لأنها إذا كانت خبرًا لا يضمر فيها (لا) لم تكن إلا بـــ(لام)، ألا ترى أنك تقول: والله لآتينك، ولا يجوز أن تقول: والله آتيك، إلا أن تكون تريد (لا)، فلما تبين موضعها وقد فارقت الخبر أضمرت" (٣).

وقد خالف ابن أبي الربيع (٤) قول المبرد بطريقة غير صريحة من خلال عرضه لإبطال النحويين لرأي المبرد، حيث قالوا بأنَّ (لا) التي هي جواب القسم محذوفة، وأن موضعها أن تكون متصلة بالفعل، وهو (أطْعَمُه)، وأن التقدير: آليت حَبَّ العراق الدهر لا أطعمُه، ولابُدَّ من تقديرها في هذا الموضوع؛ لأن المحذوف إنما يجب أن يقدر حذفُه من الموضع الطالب به، وإذا قلتَ: آليت حَبَّ العراق الدهر لا أطعمُه، فحذفت (لا)، فلا يجوز (لأطْعَمَ) أن يفسر عاملًا يعمل في الحبِّ؛ لأنه لا يفسر إلا ما يصح أن يعمل، وهذا الظاهر لا يصح أن يعمل في (حبَّ)؛ لأن (لا) التي هي جواب القسم تمنع من ذلك؛ لما ذكرته من أنها حرف صدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها (٥).

١- ديوان امرئ القيس، ص ١٣٧.
٢- الكتاب، ٣/ ١٠٥، والتلعة من الأضداد، فتقال لما انحدر من الأرض، ولما ارتفع.
٣- معاني القرآن للفراء، ٢/ ٥٤.
٤- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص٩٢٣-٩٢٤.
٥- مغني اللبيب، ص٧٨٤.

وترى الدراسة –مما سبق– أن قول الجمهور هو الأرجح؛ حيث إن (أطعمه) هي جواب القسم، وهي على تقدير: لا أطعمه، والتقدير في: آليت حب العراق، هو: على حب العراق، فنصب (حبَّ) على نزع الخافض، حيث أوصل إليه الفعل، وليس بفعل مضمر؛ لأن التأكيد بالقسم ينافي الإضمار.

المسألة التاسعة، إعمال صيغ المبالغة المشهورة:

قال النحاة إن أوزان المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل، وإن لم تكن أسماء فاعلين، والدليل على أنها ليست بأسماء فاعلين أنها للمبالغة، وفعل المبالغة والتكثير أبـدًا على وزن فعّل (بتضعيف العين)، واسم الفاعل من فعّل هو مفَعِّل، فهذه الأمثلـة إذن وقعـت موقع مفعِّل؛ لذا فصلها النحويون عن اسم الفاعل؛ لأنها ليست بأسماء فـاعلين بـل واقعـة موقعها، ويحتمل أن تكون هذه الصيغ قد فصلت عن أسماء الفاعلين؛ لأنها ليست بجارية علـى الفعل عند من يرى أن اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسـكناته، وعـدد حروفه (١).

وقد حمل أهل اللغة والنحو صيغ المبالغة –في عملها– على اسم الفاعل؛ لكونها محولة عنه، فلم تحظ صيغ المبالغة بالحديث الذي حظي به اسم الفاعل فكانت أمثلة إعمالها قليلـة نـادرة؛ حيث اكتفت كثير من الدراسات بالإشارة إلى كونها تعمل بالشروط التي يعمل بها اسم الفاعـل،

١– ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ١/٥٦٠.

وقد اختلف النحاة فيما بينهم فيما يعمل من صيغ المبالغة، وما لا يعمل (١)، فانقسموا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب كالآتي (٢):

المذهب الأول: يرى جواز إعمالها كلها.

المذهب الثاني: يرى جواز إعمال بعضها دون بعض.

المذهب الثالث: يرى منع إعمالها كلها.

وتفصيل ذلك كالآتي:

المذهب الأول: وهو مذهب سيبويه (٣) الذي يرى إعمال صيغ المبالغة الخمس المشهورة كلها وهي: فَعُول، وفعّال، ومِفْعَال، وهي تعمل بكثرة، وفَعِيل التي تعمل قليلًا، أما فَعِل فتعمل أقلُّ من أخواتها، ودلل على ذلك بأنها مختصرة من اسم الفاعل، وهي مثل اسم الفاعل المجموع؛ إذ يعمل مع أنه لا يبقى ما كان فيه من شبه الفعل في عدد الحروف، والحركات، والسكنات، وإنما يعمل حملًا على المفرد، كما اشترط في عملها ألا تكون بمعنى الماضي، وأن تكون معتمدة، وألا تُصغّر، وألا تُوصف (٤)، واستدل سيبويه على عمل فَعُول بقول الشاعر: (الطويل)

١- ينظر: صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم: دراسة إحصائية صرفية دلالية، كمال حسين رشيد، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٥م، ص٢٨.

٢- ينظر: حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا، جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، ١٤٣٩-١٤٤٠هـ، ص٥٧، وينظر: الزِّياديُّ النحوي، حياته، وآثاره، وآراؤه، د. سيف بن عبد الرحمن العريفي، مجلة جامعة أم القرى، السعودية، العدد ١٩-٢٤، ص١٥-١٧.

٣- ينظر: الكتاب، ١١٢/١؛ شرح الجمل، لابن عصفور، ٥٦٢/١.

٤- ينظر: الكتاب، ١١٢/١؛ شرح الجمل لابن عصفور، ٥٦٢/١.

ضَروبٌ بِنصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها إذا عَدِمُوا زاداً فإنَّك عَاقِرُ(١)

واستدل على عمل فعّال بقول الآخر: (الطويل)

أَخَا الحرْبِ لَبّاسًا إِلَيْهَا جِلاَلَهَا وَلَيْسَ بوَلاّجِ الخوالِفِ أَعْقَلاَ(٢)

واستدل على عمل مِفْعَال بقول العرب: إنه لَمِنْحَارٌ بوائكَها (٣)، واستدل على فَعِل بقول الشاعر: (الكامل)

حَذِرٌ أموراً لا تُخافُ وآمِنٌ ما ليس مُنجيَه من الأقدارِ(٤)

وكذلك قول لبيد: (الكامل)

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عضادةَ سَمْحَجٍ بسراته نَدَبٌ له وكُلومُ(٥)

واستدل على عمل فَعِيل بقول الشاعر (٦): (البسيط)

١- البيت منسوب لأبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، في: الكتاب، ١١١/١، ضروب: مبالغة (ضارب)، نصل السيف: حده، سوق: جمع (ساق)، عاقر: ذابح.

٢- البيت، قاله القلاخ بن حزن بن جناب، وأخا الحرب: الذي يخوض غمراتها، وجلالها: بكسر الجيم، جمع جل، وأراد هنا: الدروع، ونحوها مما يلبس في الحرب، ولاج: كثير الولوج، وهو الدخول، والخوالف: جمع خالفة، وأصلها عمود الخيمة، وأراد هنا: الخيمة نفسها، من باب إطلاق اسم جزء الشيء، وإرادة كله، والأعقل: هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع. ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م، ٢١٦/٢.

٣- منحار: صيغة مبالغة من (ناحر)، البوائك: جمع بائكة، وهي السمينة الفتية.

٤- البيت لمجهول، وقيل: هو لأبان بن عبد الحميد اللاحقي، وقيل لغيرهما، ينظر: الكتاب، ١١٣/١، المقتضب، ١١٦/٢، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ٤٤٣/١.

٥- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص١٠١، والمسحل: حمار الوحش، والشنج: الملازم، والعضادة: القوائم، والسمحج: الأتان الطويلة، والسراة: أعلى الشيء، والندب: الأثر، والكلوم: الجراح.

٦- البيت لساعدة بن جُؤية الهذلي، ينظر: الكتاب، ١١٤/١، المقتضب، ١١٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور، ٥٦٢/١، شرح المفصل، ٩٠/٤، شآها: شاقها، موهن: أي بعد هدأة من الليل، والشاهد نصبُ (موهنًا) مفعولًا به لـ (كليل) المحوّل من (مُكلّ) أو (مكلِّل).

حتى شآها كليلٌ مَوْهنًا عَمِلٌ باتت طِرابًا وبات اللَّيلَ لم يَنَم (١)

واختار قولَ سيبويه: ابنُ ولاد (٢)، والسيرافيُّ (٣)، وغيرهما (٤)، واستدلوا بالنقل، والعقل، فمن النقل قول ابن الرقيات: (الطويل)

فَتاتانِ أَمّا مِنهُما فَشَبِيهَةٌ هِلالًا وَالاخْرَى مِنهُما تُشبِهُ البَدْرَا (٥)

وقول زيد الخيل: (الوافر)

أتاني أنَّهم مَزْقَوْنَ عِرْضي جحاشُ الكِرْمَلَيْنِ لها فديدُ (٦)

وقد أثبت أصحاب سيبويه صحة احتجاجه بالأبيات التي أنشدها كالآتي:

- أما **البيت الأول** وهو بيت لبيد:

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عضادةَ سَمْحَجٍ بسراته نَدَبٌ له وكُلومُ

فذكر السيرافي(٧)، وابن عصفور(٨) أن عضادة فيه لا تُحمل على الظرفية؛ لأنها اسمٌ للقوائم، والأسماء لا تكون ظروفًا مقيسةً ما عدا أسماء

١- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص١٠٥٤، وما بعدها.

٢- ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولاد التميمي النحوي، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص٧٠.

٣- ينظر: شرح كتاب سيبويه، ٤٤٣/١.

٤- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٥٦١/١-٥٦٤، شرح تسهيل الفوائد، ٨٠/٣- ٨٢، ارتشاف الضرب، ٢٢٨٢/٥.

٥- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، لبنان، ص٣٤، ورواية الديوان: فتاتان أما منهما فشبيهة الهلالِ والاخْرى تشْبه الشمسا.

٦- شعر زيد الخيل الطائي، تحقيق: د.أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨، ص١٧٦، مزقون عرضي: أكثروا من تمزيق عرضي، جحاش: جمع جحش، و هو الحمار الصغير الكرملين: ماء بجبل طيئ، والفديد: الصوت.

٧- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٤٤٢/١.

٨- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٥٦٣/١.

الزمان والمكان، أما أبو نصر القرطبي فقد بيَّن فساد حملها على الظرفية من وجهٍ آخر، وهو أن ذلك يقتضي تشبيه الناقة بحمارٍ منقبضٍ في ناحية الأتان، مهينٍ، قد شغفه عضُّها ورمحُها، وهذا مناقض لما يريد الشاعر من وصف ناقته بالجري (١)، واستُدِلَّ على صحة توجيه بيت لبيد بقول جبار أخي الشماخ القائل: (الرجز)

قالت سُليمى لستَ بالحادي المُدِلْ

ما لَكَ لا تَملِكُ أَعضادَ الإِبِل (٢)

حيث إن أعضاد بمنزلة عضادة، وقد نصبها بـــ(تَلْزَمُ)، و(شَنَجٌ) في معنى ذلك (٣).

- وأما **البيت الثاني** الذي يقول:

حَذِرٌ أموراً لا تُخافُ وآمِنٌ ما ليس مُنجيَه من الأقدارِ

فمنهم من أنكر ما حُكي عن الأخفش، وأبرزهم: ابن يعيش (٤)، وابن عصفور (٥)، وابن أبي الربيع (٦)، وانفرد أبو نصر القرطبي بأن المراد بوضع البيت في الحكاية روايتُه (٧)، وأصدقُ دليل على أنَّ الرواية مختلقة

١- ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه، أبو نصر هارون بن موسى القيسي، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م، ص٧٩، شرح الجمل لابن عصفور، ٥٦٣/١.

٢- ينظر: ديوان الشماخ بن ضرار الذبيانى، تحقيق: صلاح الدين الهادى، دار المعارف، مصر، ص٣٨٩، الحادي: الذي يرعى الإبل، المدل: المرشد، أعضاد الإبل: قوائمها.

٣- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٤٢/١، وشرح المفصل، ٩٣/٤.

٤- ينظر: شرح المفصل، ٩٣/٤.

٥- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٥٦٣/١.

٦- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص١٠٥٩.

٧- ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه، ص ٧٩-٨٠.

- الاختلافُ في واضع البيت؛ إذ قيل: الأخفش (١)، وقيل: اللاحقي (٢)، وقيل: ابن المقفَّع (٣).

- أما **البيت الثالث** وهو بيت ساعدة بن جؤية:

حتى شآها كليلٌ مَوْهنًا عَمِلٌ باتت طِرابًا وبات اللَّيلَ لم يَنَم

فذهب ابن مالك (٤)، وابن أبي الربيع (٥)، وابن هشام (٦) إلى أنَّ سيبويه أورده شاهدًا لتحويل اسم الفاعل إلى فعيل، وفَعِل، ولم يتعرَّض للإعمال (٧)، وذهب السيرافي (٨)، وجماعة إلى أنَّ سيبويه أورده شاهدًا لتعدِّي فعيل (٩)، كما ضعَّف البغداديُّ القول الأول (١٠)، ولم يظهر من كلام سيبويه ما يُرجِّح أحد القولين، وذكر السِّيرافي أنَّ (مَوْهنًا) في البيت نُصب نصبَ المفعول به على الاتِّساع، كما نصب (يوم) في قولهم: أتعبتَ يومَك، وكليل فعلُه (أكلَّ) المتعدِّي، وليس (كلَّ) اللازم (١١)، إلا أن الأعلم (١٢) قد ردَّ

١- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٤٤٣/١.

٢- ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه، ص٧٩، شرح المفصل، ٨٩/٤، شرح الجمل لابن عصفور، ٥٦٢/١، شرح تسهيل الفوائد، ٨١/٣.

٣- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٤٤٣/١.

٤- ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٨١/٣.

٥- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص١٠٦٠-١٠٦١.

٦- ينظر: مغني اللبيب، ص٥٦٨-٥٦٩.

٧- ينظر: شرح تسهيل الفوائد، ٨٠/٣-٨١، مغني اللبيب، ص٥٦٨-٥٦٩.

٨- ينظر: شرح كتاب سيبويه، ٤٤٣/١.

٩- ينظر: شرح المفصل، ٩٠/٤، شرح الجمل لابن عصفور، ٥٦٢/١.

١٠- ينظر: خزانة الأدب، ١٥٦/٨.

١١- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٤٤٣/١، شرح المفصل، ٩٢/٤، شرح الجمل لابن عصفور، ٥٦٤/١.

١٢- ينظر: تحصيل عين الذهب، ص١١٦.

نصبَ (موهنًا) على الظرفية؛ لأنَّه يفسد المعنى المراد؛ إذ يقتضي أن يكون البرقُ ضعيفًا في نفسه، وهذا ينقضه قوله بعد: (عَمِلٌ)، وقوله: (وبات الليلَ لم ينمِ)، وإنما المراد وصف حمارٍ وأتنٍ نظرت إلى برق مستمطر، دالّ على الغيث، يُكلُّ الموهنَ بروقُه (١)، والمعنى على الإعمال أبلغُ، ولكنَّه مبنيٌّ على الاتِّساع والمجاز، وما كان هذا شأنه لا يُستدلُّ به منفردًا على حكم متنازَعٍ.

أما الدليل العقلي فما ذكره ابن ولاد من أنّ هاتين الصيغتين قد تحقَّق فيهما موجبا الإعمال: (العدلُ عن اسم الفاعل للمبالغة)، و(الجريُ على فعلٍ مُتعدٍّ) (٢).

أما **المذهب الثاني** فهو مذهب المازني (٣)، والمبرد (٤)، اللذين يريان إعمال بعض صيغ المبالغة دون بعض، حيث وافقا سيبويه في إعمال فَعُول، وفعّال، ومِفْعَال، لكنهما خالفاه في إعمال فعيل، وفَعِل، حيث جعلا قول الشاعر: (**حَذِرٌ أمورا** ...) مصنوعًا، حيث يقول المازني: أخبرني اللاحقي: أن سيبويه لقيه، فقال له: هل تحفظ في إعمال (فَعِل) شيئًا؟ فصنعت له هذا البيت، وهو: (**حذرٌ أمورا** ...)، وعوّل المازنيُّ على ما أخبره اللاحقيّ في رد هذا البيت، ولا أدري كيف خفي هذا على المازني؟ اللاحقي قد أقر على نفسه بالكذب، وعدم النصيحة، فكيف يقبل قوله؟ ولعله كذب في قوله: سألني سيبويه، ولم يكن سيبويه بهذه الغفلة حتى يخترص (٥) عليه اللاحقي، ولا يستدل سيبويه على قوانين العرب إلا بما يوثق بصحته" (٦).

١- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٥٦٤/١.

٢- ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص٧٠.

٣- ينظر: البسيط ١٠٥٨/٢، ارتشاف الضرب، ٢٢٨٣/٥.

٤- ينظر: المقتضب، ١١٣/٢وما بعدها.

٥- يخترص: أي يفتعل ويختلق. ينظر: لسان العرب، (خ، ر، ص)، ٢١/٧.

٦- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص١٠٥٨-١٠٥٩.

ومن أنصار هذا المذهب: الزِّياديّ (١)، وابن السراج (٢)، وغيرهما ممن رأوا أنَّ فَعِيلًا، وفَعِلًا قد صِيغا للصفات الملازمة للذات كـــ(شريف)، ونحوه (٣)، كما ردّوا الاحتجاج بأبيات سيبويه السابقة فذهبوا إلى أنَّ (عضادة) في البيت الأول ظرفٌ، وأنَّ الشاعر شبَّه ناقته بحمارٍ لازمٍ يمنةَ أتانٍ، أو يسرتها، وذكروا أنَّ البيت الثّاني مصنوعٌ، صنعه الأخفش لما سأله سيبويه عن شاهدٍ لإعمال (حَذِر)، وحملوا (موهنًا) في البيت الثالث على أصله، وهو الظَّرفية؛ إذ الموهن الساعة من اللَّيل، وفسّروا البيت بأنَّ هذه الأتان قد شاقها الكليل، وهو البرقُ الضعيف في هذه الساعة، فنقلها إلى موضعه (٤)، كما وجَّه المبرد البيت الأول توجيهًا مخالفًا لما نقله أبو سعيد، فذكر أنَّ (شنج) صفة مشبهة، و(عضادة) انتصب على التشبيه بالمفعول به(٥).

وقد ردَّ ابن السيد قول المازني والمبرد ببيت زَيْد الخيل السابق (**أتاني أنَّهم مَزْقَوْنَ**...)، وهذا مما لا يمكن فيه التأويل، فقد قامت الحجة على المازني والمبرد، ولم يريا البيت الذي أتى به سيبويه حُجَّةً، وهو قوله: حتى شآها، وقالا: إن (موهنًا) ظرْف، والظرف والمجرور تعمل فيهما المعاني، ويكون قد جرى على غير الاتساع، وسيبويه أخذه على الاتساع، ونصب الظرف نصب المفعول به، ويمكن أن يكون كليلٌ بمعنى: ضعيف، ولا

١- ينظر: ارتشاف الضرب، ٢٢٨٣/٥.

٢- ينظر: الأصول في النحو، ١٢٤/١-١٢٥.

٣- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٤٤٢/١، وينظر: المقتضب ١١٣/٢، الانتصار لسيبويه على المبرد، ص٦٩.

٤- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٤٤٣/١، وينظر: المقتضب، ١١٤/٢-١١٦.

٥- ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص٦٨.

يكون من أمثلة المبالغة، وهذا الوجه الثاني يبْعُد من جهة قوله بعد ذلك: عَمِل؛ لأن البرق إذا بقى الليل يبعد أن يكون كليلًا، وأما قوله: إن مَوْهنًا ظرف فممكن، وعلى الجملة لم يأت سيبويه بالبيت دليلًا، وإنما جاء به على إمكان أن يكون من هذا، والدليل على أن فعيلًا يعمل هو أن قولك: عليم، بمنزلة عالم علمًا كثيرًا، وهذا اختصار منه، فهو بمنزلة: ضروب، وضرّاب، ومِنْحار، وبهذا عملت هذه الثلاثة، فيجب لفَعِيل أن يعمل بهذا –أيضًا–" (١).

كما ردَّ ابن ولاد توجيه المبرد السابق بأنَّ الصفة المشبهة لا تعمل إلا في سبب الموصوف، و(عضادة) ليست من سبب الموصوف، وهو (مسحل) (٢)، وهذا يلزم المبرد؛ لأنَّه ذكر أنَّ الصفة المشبهة لا تعمل إلا فيما كان من سبب الموصوف (٣).

كما عارض ابن أبي الربيع المبرد في تلك المسألة؛ وذلك من خلال ترجيحه رأي سيبويه حيث قال: " فقد صح بما ذكرته ما ذهب إليه سيبويه، وهو أن هذه الأمثلة كلها تتعدى، وهي: فَعُول، وفعّال، ومِفْعَال، وفَعِل، وفعيل" (٤).

أما **الفريق الثالث** فقد تزعمه الكوفيون حيث نُقِل عنهم إطلاقُ منع إعمال صيغ المبالغة؛ لمخالفتها أوزان المضارع ومعناه، وحملُ نصب الاسم بعدها على تقدير فعلٍ، ومنعُ تقديم الاسم عليها (٥)، وقد ردَّ قولَهم ابنُ عصفور فقال: وهذا مذهب فاسد؛ لأن الذي ادعوه من الإضمار لم يُلفظ به

١- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص١٠٥٨-١٠٦١.

٢- ينظر: الانتصار لسيبويه على المبرد، ص٧٠.

٣- ينظر: المقتضب، ١٥٨/٤.

٤- ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص١٠٦٢.

٥- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٥٦١/١، ارتشاف الضرب، ٢٢٨٣/٥.

في موضع من المواضع، وأيضًا فأن ما أنكروه من تقديم المفعول قد سُمع، ومنه قوله:

بَكَيْتُ أخَاَ لأوَاءَ يُحْمَدُ يومُهُ كَرِيمٌ رُءوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ (١)

فقدّم (رُءوسَ الدَّارِعِينَ) على (ضَرُوبٌ)، تقديره: (ضَرُوبٌ رُءوسَ الدَّارِعِينَ)، فدلّ ذلك على أنه منتصب بنفس المثال (٢).

وترى الدراسة في النهاية أن الراجح هو رأي سيبويه الذي يرى إعمال صيغ المبالغة الخمس المشهورة كلها وهي: فَعُول، وفعّال، ومِفْعَال، وهي تعمل بكثرة، وفَعِيل التي تعمل قليلًا، أما فَعِل فتعمل أقلُّ من أخواتها؛ وذلك لأن رأي الكوفيين رده ابن عصفور فهو فاسد، ورأي المبرد ومن تابعه غير مسلم في فعيل، وفَعِل.

****

١- نسبه ابن يعيش لأبي طالب وليس في ديوانه، ينظر: شرح المفصل، ٨٩/٤، واللأواء: الشدة والجهد، الدارعين: لابسو الدُّروع.

٢- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٥٦١/١.

الخاتمة

وبعد هذا العرض لاعتراضات ابن أبي الربيع القرشي على آراء المبرد النحوية في كتاب (البسيط في شرح جمل الزجاجي)، فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن طرائق اعتراض ابن أبي الربيع على آراء المبرد جاءت متنوعة، فمنها ما كان اعتراضًا صريحًا، كقوله في إحدى المسائل: (وهذا عندي يبطل من وجهين)، أو يكون الاعتراض والمخالفة ضمنية من خلال نقل آراء بعض العلماء القدماء والمتأخرين التي تخالف رأي المبرد.
- بلغ عدد المسائل النحوية التي اعترض فيها ابن أبي الربيع على المبرد تسع مسائل.
- تنوعت موضوعات المسائل المعترَض عليها فكان منها ما يخص الجملة الاسمية ونواسخها، ومنها ما يخص قضايا اللزوم والتعدي، وما يخص التوابع، وحروف الجر، وعمل المشتقات.
- خالف المبرد مدرسته البصرية في بعض المسائل، نحو:

* **مسألة تقديم خبر** (**ليس**) **عليها**، حيث يجيزه البصريون، ويمنعه المبرد.
* **مسألة حذف** (**رُبَّ**) **بعد** (**الواو**)، حيث يرى البصريون أن عمل الخفض يكون حينها لـــ(رُبَّ) المقدرة، فيما يرى المبرد أن (الواو) تجر بنفسها.

- قد ينسب بعض النحاة إلى المبرد رأيًا نحويًا في مسألة معينة، من المسائل التي خالفوه فيها، وعند الرجوع إلى مؤلفاته التي بين أيدينا نجد رأيه مخالفًا لما نُسب إليه، ونرد على ذلك بأنه ربما اطلع النحاة على رأي المبرد هذا في كتاب آخر من الكتب التي لم تصل إلينا.

- لم يكن الدافع وراء مخالفة ابن أبي الربيع للمبرد في بعض المسائل النحوية - نزعة دينية، ولا عداوة شخصية، والدليل على ذلك أنَّ ابن أبي الربيع قد أيَّده في بعض المسائل النحوية الأخرى - التي قد تكون مجالًا للدراسة فيما بعد لمن أراد- وهذا دأبه مع بقية النُحاة؛ إذ كان يأخذ بالرأي الصحيح، ويرفض الرأي الخاطئ من وجهة نظره.

****

المراجع

- أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- الآراء النحوية والتصريفية المنسوبة لأبي العباس المبرد وفي كتبه ما يعارضها (دراسة وتوثيقًا)، بدر بن إبراهيم الرشودي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، السعودية، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢م.
- اقتران خبر المبتدأ بالفاء، دراسة نحوية تطبيقية من خلال القرآن الكريم، د. حصة بنت زيد بن مبارك الرشود، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الخامس، جمادى الآخرة، ١٤٢٩هـ.
- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، المؤلف: ابن ولاد التميمي النحوي، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح للعضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د.حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ه.
- برنامج شيوخ ابن أبي الربيع السبتي، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع القرشي، تحقيق: د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

- تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين الذهبي، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- التحفة، نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب، جمعه: بدر الدين ابن جماعة: دراسة وتحقيق، أحمد على قائد المصباحي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق و دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨- ١٤٣٤هـ / ١٩٩٧- ٢٠١٣م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، تعليق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- التلويح في شرح الفصيح، أبو سهل الهروي، نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، دراسةً وتحقيقًا، جابر بن عبد الله بن سريِّع السريِّع، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، ١٤٣٩-١٤٤٠هـ.
- الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: د.محمود إبراهيم الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- ديوان جران العود النميري، رواية أبي سعيد السكري، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٠هـ-١٩٣٠م.
- ديوان جميل بن معمر (جميل بثينة)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م
- ديوان الفرزدق، قدم له: أ. على فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د.ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت.
- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- ديوان المتلمس الضبعي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم السهيلي، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- الزِّياديُّ النحوي، حياته، وآثاره، وآراؤه، د. سيف بن عبد الرحمن العريفي، مجلة جامعة أم القرى، السعودية، العدد ١٩-٢٤.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن معط، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.
- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ -١٩٧٧م.
- شرح عيون كتاب سيبويه، أبو نصر هارون بن موسى القيسي، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.
- شرح كتاب الجمل للزجاجي، ابن بابشاذ، تحقيق: حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين ابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شعر زيد الخيل الطائي، تحقيق: د.أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨.
- صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم: دراسة إحصائية صرفية دلالية، كمال حسين رشيد، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٥م.
- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.
- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، محمد علي طه الدرة، مكتبة السوادي جدة، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- الفرائد الجديدة، السيوطي، تحقيق: عبد الكريم المدرس، منشورات وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع السبتي، تحقيق: د.فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الكامل في اللغة والأدب، المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- لسان العرب، ابن منظور الأنصاري، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ما خالف فيه المبرد البصريين في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لابن الأنباري، أحمد جاسم محمد، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع.
- مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، و دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق و دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح عبد الله الشيكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- المساعد في تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق و دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- معاني الحروف، أبو الحسن الرماني، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.

- المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧١.
- وقفات نحوية لابن أبي الربيع في كتابه البسيط مع الزجاجي في كتابه الجمل، عرضًا ومناقشة، د. محمد محمد أحمد عبدالباري، مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية، المجلد ٢٠، العدد ٥٧، يناير ٢٠١٨م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١١٧٥
٢-	Abstract	١١٧٦
٣-	مقدمة:	١١٧٧
٤-	أولًا، التمهيد:	١١٧٨
٥-	ثانياً، مسائل الدراسة:	١١٨١
٦-	المسألة الأولى، معنى (أجمعون) وأخواتها بعد (كُلٍّ) المؤكدة:	١١٨١
٧-	المسألة الثانية، عامل البدل:	١١٨٣
٨-	المسألة الثالثة، التعدية بحرف الجر:	١١٨٨
٩-	المسألة الرابعة، زيادة اللام في المفعول:	١١٩٢
١٠-	المسألة الخامسة، دخول (الفاء) في خبر المبتدأ الموصول بـ(الألف واللام):	١١٩٥
١١-	المسألة السادسة، تقدم خبر (ليس) عليها:	١٢٠٠
١٢-	المسألة السابعة، عملُ (واو رُبّ) بالجر:	١٢٠٨
١٣-	المسألة الثامنة، توجيه النصب في قول الشاعر (آليت حب العراق الدهر أطعمه):	١٢١٦
١٤-	المسألة التاسعة، إعمال صيغ المبالغة المشهورة:	١٢٢١
١٥-	الخاتمة	١٢٣١
١٦-	المراجع	١٢٣٣
١٧-	فهرس الموضوعات	١٢٤٤

تم بحمد الله